البحوث والدرسات

دور الأمم المتحدة في الحرب الروسية الأوكرانية

د. محمد عطا الله
دكتوراه في القانون الدولي

الملخص:

تعد الحرب الروسية الأوكرانية نموذج لأزمة عالمية ذات خصائص مميزة، فهي ليست حرباً عسكرية بين روسيا وأوكرانيا، ولكنها جزء من الصراع السياسي التاريخي بين روسيا والغرب عموماً، حيث يشهد العالم فوضى عارمة تشمل العديد من الانعكاسات الأمنية والسياسية والصحية والمناخية والاقتصادية، نتيجة الحروب والصراعات بين القوى الدولية والإقليمية القائمة على توسيع مناطق النفوذ والسيطرة على الثروات.

ومن ثم أثارت الحرب الدائرة في أوكرانيا في أعقاب الغزو الروسي العديد من التساؤلات حول دور الأمم المتحدة، ولا سيما دور مجلس الأمن والجمعية العامة والأمين العام، فهل استطاعت الأمم المتحدة ومجلس الأمن وقف الحرب الأوكرانية، وما الدور الذي قامت به المنظمة الدولية للقيام بوضع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة موضع التنفيذ.

Abstract:

The Russian-Ukrainian war is a model of a global crisis with distinctive characteristics. It is not a military war between Russia and Ukraine, but part of the historic political conflict between Russia and the West in general. The world is witnessing an enormous chaos involving many security, political, health, climate and economic repercussions, as a result of wars and conflicts between international and regional powers based on the expansion of areas of influence and control over wealth.

The war in Ukraine following the Russian invasion raised many questions about the role of the United Nations, in particular that of the Security Council, the General Assembly and the Secretary-General. Could the United Nations and the Security Council stop the Ukrainian war, and what role the international Organization played in implementing the purposes of the United Nations Charter.

مقدمة

تشهد السياسة الخارجية الروسية تجاه أوروبا الوسطى العديد من التحولات والتغيرات فبعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي الذي أدى لبروز العديد من الدول في منطقة أوروبا الوسطى، والتي لازالت تعتبر بمثابة دول محورية بالنسبة لروسيا ومن أهمها أوكرانيا التي تعد من بين أهم الدول الحيوية خاصة بكونها تتشارك مع روسيا في الحدود.

الأمر الذي زاد من أهميتها خاصة وأن روسيا تسعى في السنوات الأخيرة، إلى ترسيخ نفسها كسياسة خارجية مستقلة ومفتوحة على العالم، تمكنها من استعادة هيبتها ودورها وموقعها الدولي وفقا لنظرية الدور، خاصة في ظل المنافسة الخارجية والتي تتمثل أساسا في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والذي تعتبره روسيا بمثابة تهديد مباشر لمصالحها الاستراتيجية، حيث الأزمة السورية والملف النووي الإيراني وأزمة القرم هي دليل على ذلك.

حيث يمثل الغزو الروسي لأوكرانيا أول حرب كبرى في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، والحرب لا تزال مستمرة والعالم يشهد تطور مأساة جيوسياسية مروعة. ويعد السبب الجذري لهذه الأزمة هو الصراع بين الطموحات الجيوسياسية لحلف الناتو وروسيا. لذلك، كان هناك تكثيف للتنافس الجيوسياسي بين الغرب وروسيا، وعاجلاً أم آجلاً ستنتهي الحرب ولكن ليس التنافس. وبالتالي، هناك خوف من عودة الحرب الباردة الجديدة. حيث سيعتمد تأثير الحرب بشكل أساسي على ما إذا كانت روسيا ستفوز أو ستخسر الحرب في أوكرانيا. ولكن هناك شيء واضح؛ ستكون لهذه الحرب تداعيات خطيرة ليس فقط على أوكرانيا وروسيا ولكن أيضًا على العالم. حتى لو كان هناك وقف لإطلاق النار وتسوية سلمية، فإن الخريطة السياسية لأوروبا، على سبيل المثال، لن تكون هي نفسها مرة أخرى. هناك أيضًا احتمال تصعيد الصراع مع الناتو والاتحاد الأوروبي، بما في ذلك خطر الحرب النووية (مهما كانت الفرصة صغيرة).

أولاً، اشكالية الدراسة:

تدور اشكالية الدراسة حول معرفة دور الأمم المتحدة في الحرب الروسية

الأوكرانية، ومن ثم، تتمثل المشكلة البحثية للدراسة في تساؤل رئيسي مفاداه: إلى أي مدى نجحت الأمم المتحدة في إدارة الأزمة في أوكرانيا؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية، أهمها:

- أسباب الحرب الروسية الأوكرانية؟
- ما هو موقف الأمم المتحدة من الحرب الروسية الأوكرانية؟
- ما هو دور الأمم المتحدة في إنهاء الحرب؟
- ما هو دور الأمم المتحدة في إنهاء الأزمات الإنسانية الناجمة عن الحرب؟

وسيتم تناول هذه الإشكالية من خلال فصلين نتناول في الفصل الأول: دور الجمعية العامة ورئيسها في وقف الحرب الروسية الأوكرانية، ونتناول في الفصل الثاني: دور مجلس الأمن وهي نجح في القيام بمهامه أم لا؟ وهل يمكن أن يحدث للمنظمة الدولية للأمم المتحدة ما حدث لعصبة الأمم أم أن ذلك يُعد تصور غير وارد.

ثانيًا، أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل أبعاد دور الأمم المتحدة في الحرب الروسية الأوكرانية، ومن ثم وضع رؤية مستقبلية أو تصور مستقبلي، وذلك من خلال الآتي:

- التعرف على أسباب ونتائج الحرب الروسية الأوكرانية.
- تحليل موقف الأمم المتحدة من الحرب الروسية الأوكرانية.
- تقويم دور منظمة الأمم المتحدة في إدارة الحرب الروسية الأوكرانية، أي التعرف على مدى فاعليتها في إدارة الأزمة.

ثالثًا، منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ الذي تم من خلاله تحديد أبعاد وخصائص الظاهرة المدروسة، ووصفها وصفاً موضوعيًا، عبر جمع البيانات، والحقائق، باستخدام أدوات وتقنيات البحث العلمي. ومن ثم تم توظيف هذا المنهج في وصف وتحليل مصادر المعرفة المتعلقة بمشكلة الدراسة لوصف وتحليل أبعادها بصورة علمية موضوعية في ضوء الأهداف التي تسعى الدراسة

لتحقيقها. وذلك للوقوف على دور الأمم المتحدة في الحرب الروسية الأوكرانية.

رابعًا، تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: الحرب الروسية الأوكرانية: ماهيتها وتداعيتها

- المطلب الأول: ماهية الحرب الروسية الأوكرانية
- المطلب الثاني: تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية

المبحث الثاني صلاحيات الأمم المتحدة لوقف الحرب في أوكرانيا

- المطلب الأول: الجمعية العامة للأمم المتحدة
- المطلب الثاني: القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان

المبحث الثالث: حدود مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين

- المطلب الأول: دور مجلس الأمن في الحرب الروسية الأوكرانية
- المطلب الثاني: أي دور أممي للحل

المبحث الأول: الحرب الروسية الأوكرانية: ماهيتها وتداعيتها:

تعود أصول الأزمة الأوكرانية المعاصرة إلى العام 1991 مع سقوط الاتحاد السوفيتي وتفككه، وحصول أوكرانيا على استقلالها في نفس العام. وفي عام 1994، جرى توقيع «مذكرة بودابست» التي تعهَّدت بموجبها روسيا الاتحادية باحترام حدود أوكرانيا في مقابل تخلِّي كييف عن ترسانتها النووية الموروثة عن الاتحاد السوفيتي لصالح روسيا الاتحادية. لكن سرعان ما فرضت الحسابات الجيوبوليتيكية نفسها على شرق أوروبا، مع اتجاه حلف الناتو للتمدد شرقًا، فانضمَّت جمهوريات التشيك والمجر وبولندا للحلف، عام 1999، وبين عامي 2004 و2009، انضمت 9 دول من شرق أوروبا، بعضها من الجمهوريات السوفيتية السابقة (بلغاريا، إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، ألبانيا، كرواتيا)، ثم لحقت بها بعد ذلك كل من الجبل الأسود ومقدونيا الشمالية.

وبالتالي أصبح إجمالي عدد الدول التي انضمت للحلف بين 1999 و2020 نحو 14 دولة، وهو ما يُشكِّل نحو نصف الدول الأعضاء في الحلف الذي تأسس عام 1949.

لذلك لم يعد متبقيًا من الدول العازلة بين روسيا والناتو سوى بيلاروسيا وأوكرانيا، وترى روسيا أن انضمام هاتين الدولتين إلى الناتو يعني حصارها داخل حدودها، وتصاعدت مخاوفها مع مخرجات قمة الناتو التي عُقدت في بوخارست - رومانيا، عام 2008، عندما رحَّب حلف الناتو بتطلع أوكرانيا وجورجيا لنيْل عضويتهم، وهو ما كان، من وجهة النظر الروسية، بمنزلة إعلان لحرب ممتدة بين روسيا والغرب.

وعليه، شنت روسيا الحرب على جورجيا عام 2008، وقيام روسيا بضم إقليمي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، ثم الحرب الروسية-الأوكرانية عام 2014، ثم قيام روسيا بإعلان ضم شبه جزيرة القرم الأوكرانية. وفي 24 فبراير 2022، شنت روسيا حملة عسكرية ضد أوكرانيا بعد شهور من المواقف والتعزيزات العسكرية وانهيار اتفاقية مينسك التي فشلت في حل النزاع بين الحكومة الأوكرانية والانفصاليين المدعومين من روسيا في المنطقتين الانفصاليتين، أي دونيتسك ولوهانسك. وتهدف السياسات الروسية في أوكرانيا إلى ضمان حق تقرير المصير في الأراضي التي تسيطر عليها روسيا؛ نزع السلاح؛ تغيير النظام؛ وضع أوكرانيا في دائرة النفوذ الروسي وإحباط تقدم منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) بأي ثمن.

المطلب الأول: ماهية الحرب الروسية الأوكرانية:

يستعرض المطلب تطور الحرب الروسية الأوكرانية، وهذا يتضح فيما يلي:

أولاً، تاريخ أوكرانيا من منظور الجغرافيا السياسية:

اقترح الجغرافي ومؤسس الجغرافيا السياسية الحديثة هالفورد ماكيندر في نظريته قلب العالم أن من يحكم أوروبا الشرقية هو الذي يحكم قلب العالم، ومن يحكم قلب العالم يقود جزيرة العالم (القارات الثلاث القديمة)؛ ومن يحكم جزيرة العالم فإنه يستطيع أن يسود العالم كله. ومنذ نشر مقال

ماكيندر في عام 1904، وقعت أوروبا الشرقية إلى حد كبير تحت التوجه الغربي، مع استثناء ملحوظ من بيلاروسيا باعتبارها ملحقًا روسيًا أوراسيويًا، وأوكرانيا ومولدوفا تتقدمان نحو الغرب ولكن ببطء شديد.

وقد كشف الصراع في أوكرانيا أيضًا عن الأهمية الدائمة لأوراسيا لطموحات القوى المتنافسة. حيث جادل المفكر جيفري مانكوف في كتابه «إمبراطوريات أوراسيا» بأن أوراسيا ما بعد الحرب الباردة هي قارة «عدد الدول أقل من عدد المناطق»، حيث تتصارع «الأنظمة السياسية الكبيرة القوية» والقوى الخارجية مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من أجل النفوذ على الدول الأصغر الباقية فيما بينها. ووفقًا لمانكوف، فإن هذا القلب هو لعبة غزو عظيمة متجددة، حيث توجد سيادة الدول على مستوى «محدود ومشروط»، كما يتضح من تصور بوتين لأوكرانيا[1].

فمنذ ما يزيد عن قرن من الزمان، كان تقييم المؤرخ هنري آدامز بأن المشكلة الأساسية لأوروبا كانت روسيا لا يزال صحيحًا، فقد أظهر بوتين اهتمامًا أكبر بكثير بإعادة دمج الأراضي الحدودية لأوروبا من كييفان روس القديمة التي شكلت منذ فترة طويلة قلب الثقافة والهوية الروسية بدلاً من دمج دول آسيا الوسطى لموازنة الاتحاد الأوروبي. حيث يعتبر الاتحاد الاقتصادي الأوروبي الآسيوي، الذي غالبًا ما يُنظر إليه على أنه رد بوتين على الاتحاد الأوروبي، ترتيبًا اقتصاديًا عمليًا بين الدول الحليفة منذ فترة طويلة بدلاً من كونه دعامة أيديولوجية أساسية أو مشروعًا لتشكيل الإرث للكرملين[2].

في أوروبا الشرقية، لا يزال نفوذ روسيا قوياً من منظور ثقافي وقائم على الهوية، لكنه ضعيف من حيث آفاق بناء التحالف والتنمية الاقتصادية عند مقارنته بالاتحاد الأوروبي. هذا هو الحال في صربيا، الحليف القديم لروسيا ذات الجذور السلافية التي تنتهج سياسة خارجية متعددة النواقل حيث تسعى إلى الاستثمار من الصين وأيضًا العضوية في الاتحاد الأوروبي. وفي أوكرانيا، على الرغم من وجود العديد من الروس ذوي العلاقات الطويلة مع موسكو، إلا أن هناك دعمًا شعبيًا واسعًا عبر المناطق من الحدود البولندية إلى دونباس من أجل التكامل الأوروبي[3].

على هذا النحو، قد توجد أوكرانيا فعليًا في المساحة المتنازع عليها في القلب، لكنها الآن أقرب من الناحية الأيديولوجية والعسكرية والاستراتيجية مع جيرانها في الغرب. بالنسبة لبولندا ودول البلطيق، تظل أوكرانيا قلب أوروبا كمساحة متنازع عليها بين كتلتين متنافستين، الاتحاد الأوروبي وروسيا، وهذا أمر حاسم لقوة كل طرف متعارض وللتعبير عن قيمه. في المقابل، لا تزال فرنسا وألمانيا ودول أوروبا الغربية الأخرى تعتبر أوكرانيا دولة هامشية موجودة في الموجة التالية من التوسع إلى أوروبا، دولة لا يعتبر تكاملها أمرًا حاسمًا لنجاح وازدهار الاتحاد الأوروبي، بل فقط لأوكرانيا كدولة تسعى للحصول على العضوية. أي أن أوكرانيا ليست بعد مكانة «برلين الجديدة» على الخطوط الأمامية للحرية، ولكنها عضو محتمل في قلب أوروبي متكامل لا يزال منفتحًا على إدراج روسيا كشريك اقتصادي رئيسي[4].

ثانيًا، العلاقات الروسية الأوكرانية:

كانت لموسكو علاقات متوترة مع أوكرانيا منذ انفصال البلدين عن الاتحاد السوفيتي في عام 1991؛ في العقود الثلاثة الماضية، كثفت أوكرانيا من تقاربها مع الناتو والاتحاد الأوروبي، وذلك بدعم السكان الأوكرانيون الذين يعيشون في الأجزاء الغربية من البلاد. ومع ذلك، كافحت أوكرانيا لتحقيق التوازن في علاقاتها الخارجية حيث فضلت المجتمعات الناطقة بالروسية في الشرق إقامة علاقات أوثق مع روسيا.

وعليه، بنى المفكر الجيوسياسي في روسيا، ألكسندر دوجين، توقعاته في عام 2009، بتقسيم أوكرانيا إلى كيانين جيوسياسيين منفصلين؛ شرق أوكرانيا وغرب أوكرانيا. كان لديه حججه الخاصة في هذا الشأن. وفقًا لدوجين، سيكون الجزء الشرقي من أوكرانيا متحالفًا مع روسيا وسيتطلع الجزء الغربي من أوكرانيا إلى الأبد نحو أوروبا. كما توقع دوجين أيضًا بصعود روسيا وهيمنتها النهائية على الغرب[5].

وتعد أوكرانيا ذات أهمية قصوى في مجال الأمن الروسي، حيث موقعها الجغرافي الفريد يجعلها حساسة بشكل خاص للغزوات من الغرب. فقد حاول

نابليون وهتلر غزو روسيا مرتين في الماضي عبر حدودها الغربية. كما أن أوكرانيا هي أكبر دولة على الحدود الغربية لروسيا. ومن ثم، لا توجد وسيلة لروسيا للتسامح مع انضمام أوكرانيا إلى الناتو؛ لذلك، فإن الحاجة إلى منطقة عازلة (أو منطقة راحة) ضرورية للتعامل مع هذه الحاجة الأمنية عالية الخطورة. وكان من الممكن أن تكون أوكرانيا المحايدة أفضل خيار جيوسياسي ممكن لوجود وبقاء روسيا وكذلك أوكرانيا. وأيضًا لأسباب جغرافية استراتيجية، تفضل روسيا أن يكون لها جيران ودودون؛ لذلك لطالما أرادت روسيا أوكرانيا المحايدة. ومن ثم، إنه خيار يستحق النظر فيه لكل من أوكرانيا وروسيا. على الرغم من أن فرض الحياد على أوكرانيا لم يكن ممكنًا لفترة طويلة، إلا أن الإنشاء المتعمد لواقي مصطنع كان السبيل الوحيد للخروج من الجغرافيا السياسية الوجودية لروسيا، وقد حدث هذا في عام 2014 من خلال ضم شبه جزيرة القرم وتقديم المساعدة للانفصالية في دونيتسك ولوهانسك.

ويعد استيلاء روسيا على شبه جزيرة القرم أول عمل من نوعه منذ الحرب العالمية الثانية، حيث قامت دولة أوروبية بضم أراضي دولة أخرى. كان القصد منه – وفقًا للمنظور الروسي - أن يكون بمثابة رادع للأعداء المحتملين عن الهجوم في المقام الأول، وبالتالي المساعدة في حماية بلدهم من التعرض للهجوم، وكان يهدف إلى تعزيز الأمن وبالتالي تحقيق الاستقرار في المنطقة.

وإلى جانب ذلك، شهدت الحرب الروسية على أوكرانيا مسارًا جديدًا بعد مصادقة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين السريعة على انضمام مناطق دونيتسك ولوغانسك وزاباروجيا وخيرسون، نتيجة للاستفتاءات التي أقامتها الإدارات الموالية لموسكو فيها، وانتهت بقرار الانضمام إلى روسيا. وكان بوتين استبق ذلك بالقول إن موسكو ستدعم القرارات المتخذة في الاستفتاءات، كما أعلن عن تعبئة جزئية، لتتكرس بذلك حلقة إضافية في أعنف صراع تشهده العلاقات الروسية مع الغرب، الذي يواصل تقديم كافة أشكال الدعم لأوكرانيا في حربها مع روسيا التي دخلت شهرها العاشر وأدت حتى الآن -من بين نتائج أخرى- إلى تغيرات في الواقع الجغرافي لأوكرانيا لصالح اتساع في رقعة المساحة الروسية، فضلاً عن أن العلاقات مع الغرب أصبحت كذلك أكثر تعقيدًا من أي وقت مضى[6].

وعلى الرغم من بقاء أوكرانيا دولة غير عضو، فقد طورت علاقاتها مع الناتو في السنوات الأخيرة. حيث أجرت أوكرانيا تدريبات عسكرية سنوية مع الحلف، وفي عام 2020، أصبحت واحدة من شركاء الفرص المعززين، وهو وضع خاص لأقرب الحلفاء غير الأعضاء في الناتو. علاوة على ذلك، أكدت أوكرانيا هدفها في الحصول على العضوية الكاملة في الناتو في نهاية المطاف[7].

وعليه، قدمت روسيا العديد من المطالب الأمنية إلى الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، بما في ذلك وقف توسيع التحالف. أرادت روسيا الموافقة على إزالة الأسلحة النووية الأمريكية من أوروبا وضمان نشر قوات الناتو – وذلك في الأسابيع التي سبقت الغزو. لكن الولايات المتحدة ردت بأنها غير مستعدة لإغلاق أبواب الناتو أمام الأعضاء الجدد. لذلك في فبراير 2022، غزت روسيا أوكرانيا لأسباب جيوستراتيجية؛ منها حماية موسكو من الغزو من الغرب. حيث كان الغرب يتحرك نحو روسيا ويهدد مصالحها الاستراتيجية الأساسية. بالإضافة إلى تغيير التكوين الجيوسياسي للمنطقة.

لذلك، لا يوجد سوى التخوفات والخوف، كما سيعتمد تأثير الحرب بشكل أساسي على ما إذا كانت روسيا ستنتصر أو ستهزم في الحرب، وإذا انتصرت روسيا في الحرب، فما مدى هذا النصر. لسوء الحظ، الحرب لم تنته بعد. وحاليًا، ليس من الواضح إلى متى سيستمر الصراع. فإذا انتهت الحرب بانتصار حاسم لروسيا، فهذا يعني أن روسيا ستنجح في احتلال أوكرانيا، وهو من شأنه أن يأسرها بشكل فعال. ثم قد يكون من الممكن أن تدمج روسيا كل أو جزء من أراضي أوكرانيا في روسيا.

ولكن في حال أن هناك انتصار روسي أكثر تواضعًا وأقل تأكيدًا؛ يمكن أن يكون هناك حتى نوع من التسوية، فقد تتنازل روسيا حتى مع الاحتفاظ بشبه جزيرة القرم التي تم ضمها سابقًا والأراضي في دونباس. على أي حال، قد يترتب على ذلك فقدان وحدة أراضي أوكرانيا وسيادتها. في كل حالة، قد تنجح روسيا إما في فرض وضع محايد على أوكرانيا أو خلق مساحة عازلة بين روسيا والأراضي المتبقية في أوكرانيا. ومع ذلك، فإن أي شيء أقل من ذلك سيكون بمثابة هزيمة

لروسيا. في كل حالة، سيكون للحرب في أوكرانيا بالتأكيد تأثير على العلاقات الجيوسياسية بين دول أوروبا والعالم بأسره[8].

علاوة على ذلك، فإن النصر الروسي الكامل سيمكن روسيا من فرض هيمنتها، حتى أن بعض النقاد السياسيين يتوقعون أن النصر الروسي سيعني نهاية الهيمنة الغربية على العالم. حيث يعتقد بأنها ستعيد تشكيل نسخة معاد تشكيلها من الإمبراطورية الروسية القديمة، على الرغم من أن الوضع مختلف اليوم، ولكن قد تكون هناك تغييرات في الخريطة السياسية لمولدوفا وجورجيا وأوكرانيا. كما قد يكون هناك أيضًا نوع من التغيير في أوروبا الشرقية (على الأقل في التوجه السياسي للسويد وفنلندا).

ثالثًا، مستقبل الجغرافيا السياسية لأوكرانيا:

على الرغم من أن نوايا روسيا لغزو أوكرانيا غير واضحة، إلا أن بوتين يقول علنًا أن هذا يتعلق بمنع توسع الناتو بالقرب من حدود روسيا. وبالتالي يبدو أن روسيا تركز بشكل أساسي على توسيع المنطقة العازلة حول الجمهوريات الانفصالية في منطقة دونباس في شرق أوكرانيا. في الوقت نفسه، تركز أيضًا على تقليص القدرة العسكرية لأوكرانيا حتى تتخلى أوكرانيا عن آمالها في الانضمام إلى الناتو والاتحاد الأوروبي. إلى جانب ذلك، تهدف موسكو وتحاول اقتطاع أجزاء من جنوب أوكرانيا، مثل منطقة خيرسون (والتي أعلنت انضمامها إلى روسيا في 2022) ودونباس في عام 2014. ويمكن لروسيا أن تحاول استخدام هذه الأراضي المحتلة حديثًا كورقة مساومة في مفاوضات السلام مع أوكرانيا، والتي قد تتضمن شروطًا حول آفاق أوكرانيا للعضوية في الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي. كما يمكن لروسيا أيضًا تحقيق هذه الأهداف من خلال تغيير النظام في أوكرانيا. على أي حال، سيكون لها تأثير كبير ودائم في أوكرانيا.

وفيما يلي العديد من الاحتمالات الجيوستراتيجية لروسيا، ويعتمد الافتراض الأساسي لهذه الاحتمالات على الانتصار الروسي[9]:

في حالة تحقيق انتصار حاسم، ستحاول روسيا تغيير الجغرافيا السياسية لأوكرانيا. حيث سيؤدي ذلك إلى تقسيم أوكرانيا بالكامل إلى كيانات أصغر،

كـما سـتحاول روسـيا احتـلال أوكرانيـا بأكملهـا، وإخضاعهـا بشـكل فعـال ودمـج كل أو جـزء مـن الأراضي بشـكل مبـاشر في روسـيا. خـلاف ذلـك، سـتحاول روسـيا الاسـتيلاء عـلى مسـاحة كبـيرة مـن أوكرانيـا. في هـذه الحالـة، سـتحاول الاسـتيلاء عـلى المنطقـة في أقـصى الغـرب مثـل نهـر دنيـبر، ثـم دمـج هـذه الأراضي الجديـدة بالكامـل في الأراضي الروسـية. وبالتـالي، سـيكون لروسـيا السـيطرة عـلى مسـاحة كبـيرة مـن الأراضي الأوكرانيـة. لكنهـا سـتظل تـترك أوكرانيـا ككيـان جيوسـياسي مهـم.

وتكشـف المراجعـة السريعـة للخريطـة الجغرافيـة لأوكرانيـا أن نهـر دنيـبر يقسـم البـلاد إلى نصفـين. تاريخيًـا، كان نهـر دنيـبر بمثابـة حاجـز بـين الأجـزاء المتعارضـة في أوكرانيـا، لـذا قـد يحـدث هـذا السـيناريو مـرة أخـرى. بالعـودة إلى عـام 2014، أبلـغ رئيـس أوكرانيـا آنـذاك، بيـترو بوروشـينكو، الجمهـور أيضًـا أنـه تلقـى معلومـات اسـتخباراتية حـول محـاولات تقسـيم البـلاد، موضحًـا بأنـه ربمـا سـتكون الأنهـار الأوكرانيـة بمثابـة «جـدار برلـين» جديـد - يقسـم الـشرق والغـرب[10].

ومـن ثـم، إذا أصبـح هـذا ممكنًـا، فيبـدو عـلى الأرجـح أن روسـيا سـتحاول تقسـيم البـلاد إلى نصفـين، عـلى طـول نهـر دنيـبر الـذي يمـر عـبر وسـط البـلاد. وبالتـالي، فـإن الحـدود السياسـية الجديـدة لروسـيا سـتمتد حتـى نهـر الدنيـبر. كـما سـتحاول روسـيا تنصيـب حكومـة شـكلية عـلى الأجـزاء غـير المدمجـة في أوكرانيـا، وهـو مـا سـيكون إنجـازًا جيوسـتراتيجيًا مهـمًا لروسـيا.

أمـا الاحتـمال الآخـر هـو أن تحـاول روسـيا الاسـتيلاء عـلى الأراضي الأوكرانيـة حتـى نهـر الدنيـبر وأيضًـا الاسـتيلاء عـلى مسـاحة إضافيـة مـن الأرض في الجنـوب الغـربي (بمـا في ذلـك أوديسـا). ومـن ثـم، سـتربط أوديسـا الأراضي الروسـية بمنطقـة ترانسدنيسـتريا الانفصاليـة. وبالتـالي، سـتكون روسـيا قـادرة عـلى فصـل أوكرانيـا عـن أي منفـذ إلى البحـر. هـذا الاحتـمال يـترك أوكرانيـا مـع جـزء فقـط مـن منطقتهـا الغربيـة[11].

والاحتـمال الآخـر هـو أن تحـاول روسـيا الاسـتيلاء عـلى حـزام مـن الأرض بين روسـيا وترانسدنيسـتريا، وسـيغطي منطقـة ممتـدة إلى حـد مـا مـع ماريوبـول وخيرسـون وأوديسـا. وبالتـالي، سـتحاول روسـيا منـع وصـول أوكرانيـا إلى البحـر. هـذا الاحتـمال

سوف يترك الكثير من أوكرانيا حرة ولكن لا يزال يعزلها عن البحر. كما أنه سيقلل من ضعف شبه جزيرة القرم. حيث مع الحدود الحالية، شبه جزيرة القرم معرضة للخطر بشكل كبير، وبالكاد تتصل بالأراضي الروسية بواسطة جسر واحد[12].

مع ذلك، هناك احتمال أخير وهو أن روسيا قد تحاول الاستيلاء على كل أوكرانيا. في هذه الحالة، قد تعلن عن تشكيل اتحاد سلافي جديد يضم روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا. ثم سيكون للاتحاد الروسي الجديد حدود جديدة مع دول الناتو. هذا الاحتمال يعني أيضًا احتلال البلد بأكمله. لكن استيعاب السكان الأوكرانيين سيكون صعبًا بالنسبة لروسيا. بأي حال من الأحوال، إذا خسرت أوكرانيا هذه الحرب، فستظل هناك حركة مقاومة. في هذه الحالة، سيحاول الغرب دعم التمرد الأوكراني وستكون لأوكرانيا حالة حرب دائمة مع روسيا.

وتأسيسًا على ما سبق، تعتبر الحرب في أوكرانيا 2022 أسوأ أزمة تشهدها أوروبا منذ نهاية الحرب الباردة. حيث دمرت الحرب أوكرانيا، وتحولت العديد من مدنها إلى أنقاض، كما أن أكثر من ربع مواطنيها نزحوا أو هم الآن في حالة لاجئين. كما ستحدث الحرب في أوكرانيا أيضًا نقلة نوعية في الجغرافيا السياسية العالمية؛ فانتصار روسيا سيعني نهاية الهيمنة الغربية على العالم، كما سيكون له تداعيات على السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، في الوقت الحالي، يبدو أن الأهداف الاستراتيجية لروسيا مقصورة على أوكرانيا، ولكن هناك احتمال كبير لتصعيدها إلى صراع أوسع. كما أن هناك احتمالاً لتوسيع الصراع ليشمل دولاً مجاورة أخرى.

المطلب الثاني: تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية:

يشهد العالم فوضى عارمة تشمل جميع مناحي الحياة، الأمنية والسياسية والصحية والمناخية والإقتصادية، نتيجة الحروب والصراعات بين القوى الدولية – الإقليمية القائمة على توسيع مناطق النفوذ والسيطرة على الثروات. هذا الصراع الجيو- سياسي يُسبّب للبشرية والإنسانية جمعاء عواقب خطرة تُطاول أمن وإستقرار الشعوب والأوطان على حدٍ سواء. ففي الوقت الذي لم ينهض

العالم بعد من تداعيات أزمة كوفيد – 19 الإقتصادية جرّاء الإغلاق لنحو عامين، جاءت الحرب الروسية – الأوكرانية لتخلق أزمة إقتصادية عالمية مُضافة.

حيث لا شك في أن الحرب الروسية – الأوكرانية تُشكل ضربة للإقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد العربي خاصةً، حيث إنه من أخطر تداعيات هذه الأزمة المُستجدة، أنها ستعوّق وتضر بالنمو وتطور العجلة الاقتصادية العربية، وستزيد نسبة التضخم التي بدأت تشهدها بعض الدول العربية.

وحسب تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في 17 مارس 2022، إن الآثار الاقتصادية السلبية للحرب الروسية الأوكرانية سوف تتدفق من خلال ثلاث قنوات: القناة الأولى: إرتفاع أسعار السلع الأولية، كالغذاء والطاقة، الذي سيدفع التضخم نحو مزيد من الإرتفاع، مما يؤدي بدوره إلى تآكل قيمة الدخول وإضعاف الطلب. نظرًا لأن روسيا وأوكرانيا من أكبر البلدان المُنتجة للسلع الأولية، فقد أدّت انقطاعات سلاسل الإمداد إلى إرتفاع الأسعار، ولا سيما أسعار النفط والغاز الطبيعي. كما شهدت تكاليف الغذاء قفزة في ظل المستوى التاريخي الذي بلغه سعر القمح، حيث تُسهم كل من أوكرانيا وروسيا بنسبة 30 % من صادرات القمح العالمية[13].

ونظرًا لاعتماد بعض الدول العربية بشكل كبير على واردات الغذاء والطاقة، مما يجعلها عرضة بشكل خاص للصدمات الاقتصادية نتيجة للأزمة الأوكرانية. تشتري عدة دول كميات كبيرة من القمح من أوكرانيا وروسيا. في حين أن البعض، مثل دول الخليج العربية، لديهم احتياطيات وفيرة، والبعض الآخر، مثل لبنان ، ليس لديهم أي احتياطيات، مما يجعل احتمالات النقص حقيقية للغاية. في الوقت الحالي، لم يفرض أحد عقوبات على واردات الحبوب الروسية، إلا أن المستوردين يجدون صعوبة متزايدة في شراء الحبوب من روسيا بسبب الصعوبات في تحويل الأموال إلى الشركات الروسية والتأمين على السفن.

فعلى سبيل المثال، تستورد مصر ما يصل إلى 13 مليون طن من القمح سنويًا، وهي أكبر مستورد للقمح في العالم. يمثل الخبز ومنتجات القمح الأخرى ما يصل إلى 40 في المائة من السعرات الحرارية التي يتناولها الفرد، وتشكل

الواردات أكثر من 60 في المائة من استخدام القمح في جميع أنحاء البلاد. يحقق مزارعو القمح في مصر بالفعل عوائد عالية نسبيًا، لذا لتلبية الطلب المتزايد في مصر، زادت الواردات بشكل مطرد خلال العقد الماضي، بمعدل أعلى من الإنتاج المحلي. على الرغم من الجهود المبذولة لتنويع الواردات، تحصل مصر على أكثر من 80 في المائة من قمحها من روسيا وأوكرانيا، مما يمثل مشاكل لميزانية مصر: تنفق مصر ما يقرب من 3 مليارات دولار سنويًا لواردات القمح، وأكثر من 3.2 مليار دولار على برنامج تمويل لدعم تكلفة الخبز لأكثر من 60 مليون مصري. كما أن الاعتماد على النفط والغاز المستورد هو أيضا مشكلة لدى الدول العربية. قد تظل البلدان التي تتمتع بالاكتفاء الذاتي أو حتى تقوم بتصدير الهيدروكربونات مثل مصر والعراق وليبيا وبعض دول الخليج العربية محمية من الركود، في حين أن دولًا أخرى مثل لبنان وفلسطين والأردن واليمن وتونس ستواجه صعوبات اقتصادية مع السكان الذين يعانون من حرمان أكبر.

وبالتالي قد يكون للتكلفة المتضخمة للنفط والغاز بحد ذاتها تأثير سلبي يتمثل في زيادة النقل وبالتالي أسعار السلع الأساسية في جميع المجالات، مما يخلق ضغوطًا تضخمية ويحتمل أن يعطل سلاسل التوريد للسلع الأساسية وغير الأساسية التي ستزيد من زعزعة الاستقرار في الاقتصادات العربية. بالإضافة إلى ذلك، سيؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى إجبار البلدان الفقيرة بالنفط على خفض سعر الصرف لعملاتها الوطنية، مما يؤدي إلى مزيد من الانخفاض في الدخل وتدهور الظروف المعيشية.

أما القناة الثانية: سوف تصارع الإقتصادات المجاورة بصفة خاصة الإنقطاعات في التجارة وسلاسل الإمداد، وتحويلات العاملين في الخارج، كما ستشهد طفرة تاريخية في تدفقات اللاجئين. حيث أن الدول العربية ستشعر بتبعات أكبر من الركود في روسيا والعقوبات المفروضة عليها. فالروابط الوثيقة معها على مستوى التجارة ومن خلال نظم المدفوعات سوف تكبح التجارة وتحد من تحويلات العاملين في الخارج والاستثمار والسياحة، مما يضر بالنمو الاقتصادي ويؤثر سلبًا على التضخم والحسابات الخارجية وحسابات المالية العامة. فمصر على سبيل المثال، تعد كمقصد سياحي يحظى بإقبال كبير من كل من روسيا

وأوكرانيا، حيث إن الزوار الروس والأوكرانيين يشكلون نحو ثلث العدد الإجمالي لزوار مصر؛ وأي انخفاض كبير سيلحق الضرر بصناعة السياحة، التي تشكل مصدراً رئيسياً للتوظيف والعملة الأجنبية على حد سواء[14].

في حين تتمثل القناة الثالثة؛ في أن تراجع ثقة مجتمع الأعمال وزيادة شعور المستثمرين بعدم اليقين، سيفضيان إلى إضعاف أسعار الأصول، وتشديد الأوضاع المالية، وربما التحفيز على خروج النفقات الرأسمالية من الأسواق الصاعدة. حيث أنه من شأن السياسات الرامية إلى احتواء التضخم، كزيادة الدعم الحكومي، أن تفرض ضغوطًا على حسابات المالية العامة. وإضافة إلى ذلك، فإن تفاقم الأوضاع المالية الخارجية قد يحفز تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج ويضيف إلى التأثيرات المعاكسة على النمو في البلدان ذات مستويات الدين المرتفعة والاحتياجات التمويلية الكبيرة[15].

أولاً، دور الحرب الروسية الأوكرانية في تنامي أزمة الغذاء العالمي:

يحدث الأمن الغذائي عندما «يتمتع جميع الناس في جميع الأوقات بإمكانية الوصول المادي والاقتصادي إلى أغذية كافية وآمنة ومغذية لتلبية احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية لحياة نشطة وصحية». وللأمن الغذائي أربعة أبعاد قياسية: التوافر (توفر كمية كافية من الغذاء بانتظام)؛ الوصول (وجود موارد كافية للحصول على غذاء مناسب وصحي)؛ الاستخدام (استخدام الغذاء المعقول بناءً على المعرفة بالتغذية الأساسية والرعاية)؛ واستقرار توافر الغذاء والحصول عليه والاستفادة منه[16].

على الرغم من أن هذه الأبعاد الأربعة لا تزال أساسية، إلا أنها تفتقر إلى ميزات أخرى، مثل الفاعلية والاستدامة، والتي تم الاعتراف بها على أنها بالغة الأهمية لتغيير النظم الغذائية في الاتجاه المطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. تشير الأدلة إلى أن الحروب والنزاعات هي أهم محركات انعدام الأمن الغذائي على مستوى العالم. في الواقع ، في عام 2021 ، كان 139 مليون شخص في أزمة أو انعدام أمن غذائي حاد في 24 دولة وإقليم، وكانت الحرب وعدم الاستقرار هي الدافع الرئيسي.

وفي الساعات الأولى من يوم 24 فبراير 2022، بدأت روسيا غزوًا عسكريًا واسع النطاق لأوكرانيا أسفر عن مقتل وإصابة مدنيين، فضلاً عن تدمير البنية التحتية الرئيسية. ونتيجة لذلك، فرضت الولايات المتحدة وأوروبا والعديد من الدول الأخرى (مثل كندا وأستراليا) عقوبات واسعة بشكل متزايد، تستهدف الأشخاص والبنوك والشركات الكبيرة المملوكة لروسيا، فضلاً عن الصادرات. في الوقت نفسه، وجهت الحرب ضربة كبيرة لأسواق السلع، وخاصة الغذاء والطاقة، مما أثر على الأنماط العالمية للتجارة والإنتاج والاستهلاك بطرق من شأنها أن تحافظ على الأسعار عند مستويات عالية تاريخيًا حتى نهاية عام 2024، مما يهدد الأمن الغذائي العالمي.

في الواقع، في سياق الأسواق الزراعية وكحرب بين لاعبين رئيسيين في صناعات الأغذية والأسمدة العالمية، تثير الحرب قلقًا واسع النطاق بشأن الأمن الغذائي العالمي. على الرغم من موقعهما المحدود في الاقتصاد العالمي، مع ما يقرب من 2 ٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، تعتبر روسيا وأوكرانيا «سلة خبز عالمية» وهما منتجان ومصدران مهمان للسلع الزراعية الحيوية والمعادن والأسمدة والطاقة، حيث تتركز الموارد القابلة للتصدير غالبًا في عدد قليل من البلدان. قد يجعل هذا التركيز هذه الأسواق أكثر عرضة للصدمات والتقلبات. في الوقت نفسه، جاءت الحرب في وقت سيء لأسواق الغذاء العالمية لأن أسعار المواد الغذائية كانت مرتفعة بالفعل بسبب الاضطرابات في سلسلة التوريد الناجمة عن وباء COVID-19، والطلب العالمي القوي، والجفاف، وضعف المحاصيل في أمريكا الجنوبية في العام السابق. وبالتالي ستزداد هذه القضايا سوءًا بسبب الحرب بين روسيا وأوكرانيا[17].

في الواقع ، بعد أربعة أشهر من الحرب، كانت العواقب واضحة: توقفت الصادرات الأوكرانية، وأصبحت المحاصيل المستقبلية موضع شك، وارتفعت أسعار السلع الزراعية العالمية بشكل كبير، مما يهدد بدفع الملايين إلى الجوع والفقر. علاوة على ذلك، قد تؤدي زيادة الأسعار وانقطاع التجارة إلى زيادة عدد الأفراد الذين يعانون من سوء التغذية عن طريق الحد من توافر المساعدة الإنسانية للوقاية من سوء التغذية الحاد وعلاجه. ويقدر برنامج

الأغذيـة العالمـي أن الجـوع الحـاد سـينمو بمقـدار 47 مليـون شـخص إضـافي مـن خـط الأسـاس قبـل الحـرب وهـو 276 مليـون شـخص يعانـون مـن الجـوع الحـاد. يشـير هـذا إلى أن مـا يصـل إلى 323 مليـون شـخص قـد يواجهـون انعدامًـا حـادًا في الأمـن الغـذائي في عـام 2023[18]. وفقًـا لتقديـرات البنـك الـدولي، فـإن كل ارتفـاع بنسـبة نقطـة مئويـة واحـدة في أسـعار المـواد الغذائيـة يدفـع 10 ملايـين شـخص إلى هـوة الفقـر المدقـع. إذا ظلـت تكاليـف الغـذاء بهـذا الارتفـاع لمـدة عـام، فقـد يرتفـع الفقـر العالمـي بأكـثر مـن 100 مليـون[19].

هنـاك قـدر كبـير مـن عـدم اليقـين فيـما يتعلـق بتأثـير الحـرب عـلى الأمـن الغـذائي في المـدى المتوسـط (6 أشـهر - سـنتان) إلى المـدى الطويـل (أكـبر مـن سـنتان). وهـذا يشـمل كلاً مـن التكاليـف المبـاشرة للحـرب والآثـار المترتبـة عـلى العقوبـات الروسـية الحاليـة والمسـتقبلية. في هـذا السـياق، سـيكون للتأثـيرات المشـتركة للعقوبـات والحـرب تأثـير واسـع النطـاق عـلى أسـواق الأغذيـة الزراعيـة العالميـة والأمـن الغذائي، مـما يرسـل موجـات صدمـة في جميـع أنحـاء العـالم، لا سـيما في البلـدان منخفضـة ومتوسـطة الدخـل التـي تعتمـد عـلى الاسـتيراد. عـلى سـبيل المثـال، تسـتورد عـدة دول في منطقـة الـشرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا أكـثر مـن 50٪ مـن احتياجاتهـا مـن الحبـوب، وخاصـة القمـح، مـن أوكرانيـا وروسـيا[20].

أ. الآثار الفورية للحرب على الأمن الغذائي:

الجديـر ذكـره أن الحـرب لهـا العديـد مـن العواقـب المبـاشرة والفوريـة عـلى الأمـن الغـذائي، مـما يزعـج الحصـاد والشـحن ويؤثـر بشـدة عـلى الإمـدادات الأساسـية والتسـعير. وذلـك عـلى النحـو التـالي:

1. قـد يكـون للأعـمال العسـكرية عواقـب قصـيرة وطويلـة المـدى عـلى قـدرة أوكرانيـا عـلى نقـل المنتجـات الزراعيـة داخـل حدودهـا وخارجهـا، خاصـةً إذا تـم تدمـير مرافـق الموانـئ والسـكك الحديديـة. في الواقـع، أثـرت الحـرب عـلى الفـور عـلى شـحنات الحبـوب مـن أوكرانيـا، خاصـة الـذرة. في الواقـع، يتـم إرسـال 95 ٪ مـن صـادرات الحبـوب الأوكرانيـة عـن طريـق البحـر عـبر موانـئ أوديسـا وماريوبـول وخيرسـون، والتـي تعرضـت لأضرار كبـيرة. بالإضافـة إلى

ذلك، تم إغلاق جميع موانئ البحر الأسود، مما أدى إلى تعطل معظم الصادرات الأوكرانية. كما إن شحن الحبوب بالسكك الحديدية معقدًا حتى لو ظلت البنية التحتية للنقل الداخلي سليمة بسبب عدم وجود نظام سكة حديد قابل للتشغيل.

2. منعت الحرب بالفعل المزارعين من العمل في حقولهم، وأدى التجنيد وتهجير السكان إلى نقص في اليد العاملة. ومن المتوقع أيضًا أن تؤثر الاضطرابات في الخدمات العامة الأساسية بشكل سلبي على الأنشطة الزراعية. ويتفاقم هذا الوضع بسبب انخفاض فرص الحصول على المدخلات الزراعية الأساسية وتوافرها، مثل الأسمدة.
3. بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا، هناك قدر كبير من عدم اليقين بشأن آفاق الصادرات الروسية في المستقبل. لا تزال موانئ البحر الأسود الروسية مفتوحة في الوقت الحالي، ولا يُتوقع حدوث انقطاع كبير في الإنتاج الزراعي في المستقبل القريب. ومع ذلك، فقد أدت العقوبات المالية المفروضة على روسيا إلى انخفاض كبير في قيمة العملة، والذي، إذا استمر، قد يعيق الإنتاجية والتنمية مع زيادة تكاليف الإنتاج الزراعي في نهاية المطاف[21]. علاوة على ذلك، في أبريل 2022، تعهدت روسيا بالحد من الصادرات الزراعية والغذائية باستثناء الدول «الصديقة» فقط ردًا على العقوبات الغربية. ومن ثم، أدي التقييد إلى تفاقم النقص العالمي في الإمدادات الغذائية[22]. ومن المحتمل أن تؤدي الحرب المستمرة والعقوبات إلى رفع الأسعار وإضعاف الأمن الغذائي لمئات الملايين من الناس.

ب. الآثار غير المباشرة للحرب على الأمن الغذائي:

كما أن للحرب بعض العواقب غير المباشرة والمتتالية، وذلك على النحو التالي:

1. وصلت أسعار المدخلات الأساسية، مثل الأسمدة، إلى مستويات قياسية. وبالتالي، فإن العديد من المزارعين في جميع أنحاء العالم، كما هو الحال في الولايات المتحدة، يستبدلون المحاصيل عالية التكلفة التي تتطلب الأسمدة، مثل القمح والذرة، بمحاصيل تتطلب القليل من الأسمدة،

مثل فول الصويا. نظرًا لاستخدام فول الصويا بشكل أساسي في علف الحيوانات والوقود الحيوي، فقد يؤدي ذلك إلى تفاقم النقص الحالي في الإمدادات ورفع أسعار الخبز والحبوب والمواد الغذائية الهامة الأخرى. وبالمثل، قد يكون لنقص الأسمدة وارتفاع التكاليف آثار سلبية، لا سيما في البلدان النامية، حيث قد تؤدي انعكاسات الأسعار إلى الحد بشدة من الاستخدام، وتؤدي إلى انخفاض الغلة أثناء انخفاض العرض العالمي وتسجيل الأسعار العالمية.

2. كما رأينا خلال أزمة الغذاء 2007-2008، طبقت العديد من البلدان قيودًا على الصادرات لتأمين الإمدادات الغذائية المحلية وتخفيف التضخم (الهند: القمح؛ صربيا: الحبوب والزيوت النباتية؛ إندونيسيا: زيت النخيل، إلخ) ، مما أدى إلى إجبار مصدرين الأغذية الأخرى الحد من الصادرات لحماية سكانهم أيضًا، مما يؤدي إلى تفاقم الوضع. منذ بداية الحرب، ارتفع عدد الدول التي تفرض قيودًا على تصدير المواد الغذائية، مثل حظر التصدير ومتطلبات ترخيص التصدير، من 3 إلى 26 دولة، تغطي 40 مادة غذائية. وتؤثر قيود التصدير على 36٪ من صادرات القمح، و 55٪ من صادرات زيت النخيل، و 17٪ من صادرات الذرة، و 78٪ من صادرات زيت عباد الشمس، و 6٪ من صادرات زيت فول الصويا. ومع ذلك، في حين أن هذه الإجراءات قد تكون جذابة محليًا، إلا أنها لها آثار بعيدة المدى على تسعير الغذاء العالمي والأمن الغذائي[23].

ثانيًا، الأمن البيئي في ضوء الحرب الروسية الأوكرانية:

تعيد الحرب الروسية الأوكرانية تشكيل العالم. أدت الحرب التي بدأت في 24 فبراير 2022 إلى أزمة لاجئين سريعة الحركة، وعقوبات غير مسبوقة على روسيا، وإعادة ترتيب العلاقات العالمية. ويقال أيضًا أن الحرب أثرت على الاقتصاد العالمي والأمن الغذائي. ومع ذلك، فإن أحد الجوانب المهمة للأزمة التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام هو الضرر الذي تسببه الأزمة للبيئة. وفقًا للأمم المتحدة، كانت البشرية دائمًا تحسب خسائرها في الحرب من حيث القتلى والجرحى من الجنود والمدنيين، والمدن المدمرة وسبل العيش، في حين أن الأضرار

التي لحقت بالبيئة بسبب الحرب غالبًا ما تظل غير معلنة. يُقال إن تدمير البيئة والموارد الطبيعية تم التغاضي عنها دائمًا عندما يتعلق الأمر بتحديد ضحايا الحرب. تاريخيًا، كان للحروب تأثير سلبي كبير على البيئة والنظم البيئية ولكن لم يتم إيلاء اهتمام كبير لها أو لم يتم الاهتمام بها على الإطلاق. هذا هو السبب في أن البيئة، في كثير من الأحيان، توصف بأنها الضحايا الصامتون للحرب. يُقال أيضًا أنه على الرغم من انتهاء الحروب، فإن الضرر الذي يلحق بالبيئة يستمر لفترة أطول من الزمن وتشعر به الأجيال القادمة. وقد أظهر التاريخ أن الحروب تدمر الموائل، تقتل الحياة البرية، تولد التلوث وتعيد تشكيل النظم البيئية بالكامل، مع عواقب تمتد لعقود. مع الصراع المستمر، أثار الجدل حول الحروب التي أدت إلى تدمير البيئة مرة أخرى مما أدى إلى تركيز متزايد على مفهوم «الإبادة البيئية» وأهميتها.

حيث تشن روسيا حربًا على أوكرانيا وتهاجم بشكل صارخ المدنيين والبنية التحتية المدنية، منذ 24 فبراير 2022. فقد تسبب هذا الصراع، الذي بدأه غزو روسي غير مبرر، في إلحاق الموت والمعاناة على نطاق واسع بالمدنيين والأفراد العسكريين الأوكرانيين. وفقًا للأمم المتحدة، نزح أكثر من 7.1 مليون أوكراني داخل بلادهم، وعبر ما يقرب من 5.3 مليون أوكراني الحدود ليصبحوا لاجئين في بلدان أوروبية أخرى، ويقدر أن حوالي 13 مليون شخص تقطعت بهم السبل في المناطق المتضررة أو غير قادرين على المغادرة بسبب المخاطر الأمنية المتزايدة، وتدمير الجسور والطرق، فضلاً عن نقص الموارد أو المعلومات حول أماكن الأمان والإقامة. كما تعتقد اليونيسيف التابعة للأمم المتحدة أن ثلثي الأطفال الأوكرانيين قد تأثروا واضطروا إلى الفرار من منازلهم[24]. ومع ذلك، كما هو الحال في المراحل الأولى من الحروب الأخرى، أدى عدم كفاية الأمن، وعدم دقة التقارير أو اكتمالها، وأنظمة البيانات غير العاملة، ونزوح السكان، والآثار الصحية غير المباشرة والبعيدة والمتأخرة إلى استحالة جمع بيانات دقيقة عن الإصابات والوفيات.

والجدير بالذكر، كانت الحالة البيئية لأوكرانيا حتى قبل اندلاع الحرب معرضة للخطر. وفقًا لمؤشر الأداء البيئي، وهو نظام تصنيف دولي يقيس الصحة

البيئية واستدامة البلدان، احتلت أوكرانيا مرتبة منخفضة في المؤشرات البيئية مثل جودة الهواء، وإنتاج التنوع البيولوجي، وصحة النظام الإيكولوجي، قبل الحرب. لذا فإن الحرب الحالية أدت إلى تفاقم هذه القضايا البيئية. حيث بعد أربعة أشهر من الحرب، أدت إلى تلوث شديد للهواء والماء والتربة، وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وحرائق الغابات، ومخاوف تتعلق بالسلامة النووية، وتأثيرها على الزراعة، وتأثيرها على الحياة البرية، كما أدت أيضًا إلى فقدان التنوع البيولوجي. كما تسببت الأنشطة العسكرية الروسية في البحر الأسود في تلوث واسع النطاق وتعطيل الحياة البحرية. كما يشكل نشر الألغام الأرضية المضادة للأفراد والقنابل العنقودية ووجود الذخائر غير المنفجرة تهديدات على الصحة والسلامة على المدى القصير والطويل[25].

بالإضافة إلى إنه مع وابل مستمر من الإضرابات على مصافي التكرير والمصانع الكيماوية ومنشآت الطاقة والمستودعات الصناعية أو خطوط الأنابيب، تلوث الهواء والماء والتربة في أوكرانيا بالمواد السامة، والتي يمكن أن تسبب تهديدات صحية على المدى الطويل، لكن مثل المخاطر يمكن اعتبار العديد من هذه القضايا عابرة للحدود، وبالتالي لن تظهر الآثار في أوكرانيا فحسب، بل ستشكل مجتمعة مخاطر صحية خطيرة على السكان.

ونتيجة للضرر الذي لحق بالبنية التحتية لإمدادات المياه، يقدر أن 1.4 مليون شخص في أوكرانيا لا يحصلون حاليًا على المياه الصالحة للشرب، ولا يتمتع 4.6 مليون شخص آخر إلا بإمكانية محدودة. على سبيل المثال، تضرر نظام إمداد المياه من نهر دنيبرو إلى مدينة ميكولايف بشدة جراء القصف، مما أدى إلى قطع الوصول إلى مياه الشرب لمدة ثلاثة أسابيع حتى يتم تلبية الاحتياجات الأساسية عن طريق المياه المنقولة من المناطق المجاورة. منذ الأول من يونيو الماضي، بدأت أوكرانيا في تعزيز المراقبة الوبائية للحالات التي تظهر عليها أعراض الكوليرا[26].

كما أدت العمليات العسكرية إلى زيادة كبيرة في كمية النفايات. يشمل ذلك المركبات والمعدات العسكرية التالفة أو المهجورة، وشظايا القذائف، والمركبات

المدنية، وحطام المباني أو النفايات المنزلية أو الطبية غير المجمعة. بعض هذه النفايات سامة، بما في ذلك النفايات الطبية أو حطام المباني المحتوي على الأسبستوس وثنائي الفينيل متعدد الكلور والمعادن الثقيلة، وستتطلب معالجة خاصة ونقلها والتخلص منها. تقدر السلطات الأوكرانية أنه بسبب الأنشطة العسكرية الروسية، تأثرت 900 منطقة طبيعية محمية في أوكرانيا وأن ما يقدر بـ 1.2 مليون هكتار، أو حوالي 30 ٪ من جميع المناطق المحمية في أوكرانيا، تعاني من آثار الحرب[27].

في حين أن الضرر البيئي واضح، لكن يصعب قياس مداها. لا يتم الإبلاغ عن التلوث الناجم عن الأنشطة العسكرية، حيث تعطلت أنظمة المراقبة أو دمرت، وتستمر هذه الأضرار في التراكم. منذ الأيام الأولى للحرب، أطلقت الحكومة الأوكرانية عدة أدوات لتوثيق الأضرار البيئية، يتضمن ذلك لوحة معلومات تحتوي على بيانات حول تأثير الحرب على البيئة، "EcoZagroza"، وعمل التفتيش البيئي الحكومي، الذي سجل أكثر من 250 حالة من الجرائم ضد البيئة وأكثر من 1200 حالة من الأضرار التي لحقت بالبيئة من جراء العدوان. كما تقوم وحدات خاصة بجمع الأدلة، بما في ذلك الصور ومقاطع الفيديو وصور الأقمار الصناعية، وحيثما أمكن، عينات الهواء والتربة من أجل الاختبارات المعملية[28].

كما أوقفت الحرب الإجراءات المناخية التي تعهدت أوكرانيا بها كجزء من إجراءات تغير المناخ العالمي. لقد قيل إن أوكرانيا بذلت الكثير من الجهود لزيادة طموحاتها المناخية وتحقيق أهداف اتفاقية باريس. وشملت هذه التعهدات بتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2060. وبجانب ذلك، فقد سلطت الحرب الضوء على اعتماد العالم الغربي على الوقود الأحفوري. حيث لجأت العديد من الدول إلى إيجاد مصادر بديلة للطاقة التي اعتادت الحصول عليها من روسيا وهذه الخطوة هي ضربة كبيرة لأجندات تغير المناخ العالمي حيث يتم إجراء استثمارات جديدة في قطاع الوقود الأحفوري. فقد تحولت الدول الغربية نحو الفحم أو استيراد الغاز الطبيعي المسال كمصادر بديلة للطاقة الروسية. هذا هو الحال بشكل خاص مع الدول الأوروبية التي تعتمد

بشكل كبير على النفط والغاز الروسي. وتُشير التقديرات إلى أن الغاز الطبيعي يمثل 20٪ من مزيج الطاقة الخاص بها، وفي عام 2021، جاء حوالي 40٪ من إجمالي الغاز الطبيعي الذي استوردته أوروبا من روسيا. وبالتالي وضعت هذه الخطوة انتقال الطاقة المخطط له عند مفترق طرق. فالوقود الأحفوري هو المساهم الرئيسي في ظاهرة الاحتباس الحراري، كما أن ميل العالم الغربي نحوه في أعقاب الحرب يعد خبرًا سيئًا لكوكب الأرض. ومن ثم، فإن هذه الخطوة، إذا تحققت، ستنتهي إما كأصول ضخمة عالقة أو ستقود العالم إلى احترار لا رجعة فيه. ربما أصبحت أهداف الانبعاثات الصافية الصفرية أقل أولوية بالنسبة للعديد من البلدان؛ وبالتالي تقويض الإجراءات المناخية العالمية الشاملة والتي سيكون لها في النهاية تأثير كبير على كوكب الأرض على المدى الطويل[29].

المبحث الثاني: صلاحيات الأمم المتحدة لوقف الحرب في أوكرانيا:

أثارت الحرب الدائرة في أوكرانيا في أعقاب الغزو الروسي كل أنواع التساؤلات حول دور الأمم المتحدة في هذه الحرب ولا سيما دور مجلس الأمن والجمعية العامة والأمين العام.

المطلب الأول: الجمعية العامة للأمم المتحدة:

صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار يدين الغزو الروسي لأوكرانيا ودعت إلى انسحاب القوات الروسية من أوكرانيا ووقف القتال وذلك بأغلبية 141 دولة وامتناع 32دولة، واعتراض 7دول من بينها روسيا[30] وأكد القرار دعم سيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها ووقف مطالبات روسيا بضم مناطق تحتلها [31]، إلا أنه يؤخذ على هذا القرار أنه قرار غير ملزم من الناحية القانونية حتى وأن كان يحمل أهمية سياسية وهذا يُظهر ضعف ميثاق الأمم المتحدة الذي أبعد قرارات الجمعية العامة من الالتزام القانوني بها.

وفقا لقرار الجمعية العامة رقم (V) 377A لعام 1950، والمعروف باسم «الاتحاد من أجل السلام،» وهو القرار الذي صدر عندما كان مجلس الأمن غير قادر على القيام بمهام حفظ السلم والأمن الدوليين بسبب عدم وجود إجماع بين الأعضاء الدائمين الذين يتمتعون بحق النقض (الفيتو)، فإن الجمعية

تتمتع بسلطة تقديم توصيات إلى أعضاء الأمم المتحدة لاتخاذ تدابير جماعية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين أو استعادتهما.

ففي أغلب الأحيان يقرر مجلس الأمن متى وأين يجب نشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، ولكن تاريخياً، عندما يكون المجلس غير قادر على اتخاذ قرار، تحل الجمعية العامة محل مجلس الأمن كما حدث عام 1956 عندما أنشأت الجمعية العامة أول قوة طوارئ تابعة للأمم المتحدة (UNEFI) في الشرق الأوسط.

بالإضافة إلى ذلك، يسمح للجمعية العامة أن تجتمع في جلسة استثنائية طارئة إذا طلب ذلك تسعة من أعضاء مجلس الأمن أو بأغلبية أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وقد عقدت الجمعية العامة حتى الآن 11 جلسة استثنائية طارئة (طلب مجلس الأمن 8 منها)، وفي 27 فبراير 2022، قرر مجلس الأمن الدعوة لعقد جلسة طارئة للجمعية العامة في قراره 2623 (2022)، آخذاً في الاعتبار أن عدم إجماع أعضائه الدائمين منعه من ممارسة مسؤوليته الأساسية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وفي 2 مارس 2022، اتخذت الجمعية العامة قرارا في جلستها الطارئة استنكرت بموجبه «عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا ومطالبة الاتحاد الروسي بوقف فوري لاستخدام القوة ضد أوكرانيا وبسحب جميع قواته العسكرية بشكل كامل وغير مشروط من أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دولياً." إلا أنه على عكس قرارات مجلس الأمن، فإن قرارات الجمعية العامة غير ملزمة، مما يعني أن الدول ليست ملزمة بتنفيذها.

كما أن الجمعية العامة لم تقم بإصدار قرار بتوصية انشاء قوة حفظ سلام دولية للفصل بين القوات الروسية والأكرانية وكل ما قامت لا يعدو القيام بالأعمال الإنسانية، غير أنها لم تستطع وقف آلة القتل حفاظاً على حياة الإنسان الذي من أجله أُنشئت الأمم المتحدة وكافة المنظمات الملحقة بها.

مقترح قرار أوكرانيا لإحلال السلام ووقف إطلاق النار:

انتقد وزير الخارجية الأوكراني دميتروكوليبا قيام النمسا بمنح تأشيرات للوفد الروسي في منظمة الأمن والتعاون في فيينا وقاطعت أوكرانيا وليتوانيا الجلسة بالكامل بسبب قرار النمسا دعوة مسؤولين من موسكو مبررة ذلك بخضوع بعضهم لعقوبات من الاتحاد الأوروبي.

بررت النمسا قرارها بأنها ملزمة بعمل ذلك بموجب القانون الدولي وكان من نتيجة ذلك انسحاب عدد كبير من المندوبين خلال كلمة المندوب الروسي [32] ولا يتعدى دور الأمم المتحدة (الجمعية العامة) سوى توصيات.

الأمين العام للأمم المتحدة:

لقد تطور دور الأمين العام كعنصر فاعل مهم في صنع السلام من خلال ممارسة واسعة النطاق وشملت مجموعة الأنشطة التي اضطلع بها الأمين العام المساعي الحميدة والوساطة والتيسير وعمليات الحوار وحتى التحكيم. من الناحية العملية، هذا يعني أن الأمين العام يمكنه استخدام سلطته وشرعيته والخبرات الدبلوماسية لدى فريقه للاجتماع مع رؤساء الدول ومسؤولين آخرين والتفاوض على إنهاء الخلافات بين أطراف متنازعة.

وفي نهاية شهر مارس2023، طلب الأمين العام أنطونيو جوتيريش من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية مارتن جريفيثس استكشاف إمكانية وقف إطلاق نار إنساني مع روسيا وأوكرانيا وغيرهما من الدول التي تسعى لإيجاد حل سلمي للحرب.

كما أنه في افتتاح جلسة الجمعية العامة بعد مرور عام على الحرب في أوكرانيا دعا رئيس الجمعية العامة طرفي النزاع والمجتمع الدولي إلى إعادة الالتزام بقيم ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأن الحلول العسكرية لن تنهي هذه الحرب. موضحًا أن الحرب المستمرة منذ عام خلقت يأسا وأحدثت نزوحا ودمارا وموتا على نطاق لم تشهده أوروبا منذ عقود، مشيرا إلى أن حجم الخسارة الناجمة عنها هائلة وعصية على الفهم. كما أضاف «قتل عشرون ألف مدني

والعديد من الجنود – بالإضافة إلى عدد لا يحصى من الجرحى، تفرق ثمانية ملايين لاجئ في جميع أنحاء أوروبا وخارجها، نزح ستة ملايين داخليا- غالبيتهم من النساء والأطفال وتشتت العائلات والتي غالبا لا تعرف مصير أحبائها[33]».

وقد حذر رئيس الجمعية العامة من أن خطر اندلاع الحرب النووية لايزال يلوح في الأفق، وكذلك مخاطر وقوع حادث نووي، مشددا على أن هذا التهديد لا يقبله الضمير لما له من تداعيات عالمية كارثية محتملة. حيث أفاد «لا يمكن الانتصار في الحرب النووية ولا ينبغي خوضها على الاطلاق، أعرب عن دعمي القوى للعمل المهم الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية لضمان السلامة والأمن النوويين في أوكرانيا وأؤكد على الحاجة الملحة لإعادة الالتزام بنزع السلاح العالمي ونظام عدم انتشار الأسلحة النووية». كما أرسل رسالة إلى قادة وشعب الاتحاد الروسي مفادها أن روسيا كانت ولاتزال عضو بارزا في الأمم المتحدة، مشيراً إلى أن بقية أعضاء هذا المجتمع في انتظار عودة روسيا إلى مسار صنع السلام والحفاظ عليه للمساهمة في الاستقرار والازدهار المشتركين.

كما أكد الأمين العام للأمم المتحدة أيضًا أن العزو الروسي لأوكرانيا إهانة لضميرنا الجماعي، مشيراً إلى أن مرور عام على هذا الغزو يمثل معلما قاتما لشعب أوكرانيا وللمجتمع الدولي وقال «إنه يشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ويلقى بعواقب إنسانية وخيمة على حقوق الإنسان. ولهذه الحرب تأثير ملموس يتجاوز حدود أوكرانيا». وأضاف «يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة».

وعليه، إذا كانت الأمم المتحدة تلتزم بسيادة أوكرانيا واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دوليا فان الأمم المتحدة لا تستطيع تنفيذ ذلك على أرض الواقع وكل ما يصدر عنها بيانات وتوصيات لا آثر قانوني لها. فهل الأمم المتحدة إن كان الدور السياسي لها ووضع مقاصد الأمم المتحدة موضع التنفيذ وسيما في حفظ السلم والأمن الدوليين لا تستطيع القيام به. فهل

سعت إلى تنفيذ مقولة « إن كانت الأمم المتحدة لا يمكنها إدخال الأمم الجنة فهي تسعى لإخراجها من النار» وهو الدور الإنساني لها هذا ما سوف نتعرض له.

وقامت الأمم المتحدة بدور هام مع شركائها في المجال الإنساني، حيث أن 40 % من الأوكرانيين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية، كما تتعاون وكالات الأمم المتحدة مع البلدان المضيفة التي استقبلت أكثر من 8ملايين أوكراني، في أكبر أزمة لاجئين منذ الحرب العالمية الثانية.

المطلب الثاني: القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان:

أكدت لجنة تحقيق أممية مستقلة في 16مارس2023 ارتكاب روسيا جرائم حرب خلال غزوها لأوكرانيا، وقالت لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن أوكرانيا التابعة للأمم المتحدة إن السلطات الروسية ارتكبت مجموعة واسعة من الانتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في سياق حربها على البلاد والتي يرقى الكثير منها إلى جرائم حرب.

في ظل قيام القوات الروسية بانتهاكات متعددة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان أصدرت الدائرة التمهيدية الثانية في المحكمة الجنائية الدولية المدعومة من الأمم المتحدة مذكرة توقيف بحق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بشأن جرائم حرب متعلقة بترحيل أطفال «ونقلهم بصورة غير القانونية» من أوكرانيا [34].

وأطلق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية شؤون اللاجئين نداء مشتركا لتوفير 2.6مليار دولار بهدف تخفيف محنة ملايين المتضررين من الحرب في أوكرانيا التي تدخل عامها الثاني.

إذا كان العاملون في المجال الإنساني التابع للأمم المتحدة قد بذلوا قصارى جهدهم لتقديم المساعدة للمدنيين الذين يعانون ولا يزال لدى المنظمة مئات من الموظفين المنتشرين هناك حيث قدمت وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها المساعدة إلى ملايين الأوكرانيين المتضررين من الحرب على رغم الصعوبات والأخطار التي سببتها الألغام الأرضية والهجمات الجوية والصاروخية في أرجاء البلاد. وإذا كان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش المفوض السامي

السابق لشؤون اللاجئين قد شارك بشكل شخصي في بعض الجهود الإنسانية عالية الأخطار وكافح للعب دور دبلوماسي خلال الحرب، إلا أن المسؤولين في موسكو لم يتعاملوا معه بعد أن دان هجومهم غير أنه استطاع من التوصل لاتفاق بناءً على العمل الأساسي الذي وضعته اللجنة الدولية للصليب الأحمر لإجلاء المدنيين الأوكرانيين المحاصرين في مصانع الصلب وشجع على البحث عن مزيد من الفرص الدبلوماسية الإنسانية.

كما ركز الأمين العام للأمم المتحدة على صياغة اتفاق تخفف روسيا بموجبه حصارها في البحر الأسود للسماح للحبوب الأوكرانية بالخروج مقابل اتخاذ خطوات لتسهيل صادراتها من المواد الغذائية والأسمدة، حيث عملت مع تركيا بشكل وثيق لتقديم بعض الإغاثة الاقتصادية لأوكرانيا والتخفيف من أزمة الغذاء العالمية. غير أن روسيا انسحبت من هذه الاتفاقية.

فبرغم وجود العديد من الصراعات الدائرة حول العالم، إلا أن الشيء الوحيد الذي يميز الصراع في أوكرانيا هو آثاره العالمية والثانوية على الغذاء والوقود وإمدادات الطاقة، ناهيك عن تأثيراته المدمرة على قطاع التمويل. إن العديد من دول الجنوب العالمي تعاني الأمرّين في هذه القطاعات الثلاثة، لهذا يحاول الأمين العام والمنظمة بأكملها جاهدين لمعالجة هذه الأمور الثانوية. خذ على سبيل المثال مبادرة البحر الأسود (اتفاق تصدير الحبوب الأوكرانية)، الذي تم إبرامه بين تركيا وروسيا وأوكرانيا بفضل الوساطة التي قادتها منظمة الأمم المتحدة لضمان استمرار صادرات المواد الغذائية والأسمدة. لقد كان هذا عملاً شاقاً، وقد تم تجديد الاتفاقية مؤخراً لمدة شهرين، وتواصل الأمم المتحدة جهودها للتأكد من تمديدها مرة بعد مرة. كان هذا دون شك تدخلاً هامًا من قبل الأمم المتحدة [35].

هناك أيضاً مجالان آخران لعبت فيهما الأمم المتحدة دوراً نشطاً رغم كون رؤية المنظمة بشأنهما مشوشة بعض الشيء:

المجال الأول:

الأمن النووي في محطة زاباروجيا للطاقة النووية، وكان هذا الدور بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

المجال الثاني:

الأعمال الإنسانية التي كان من بينها تبادل أسرى الحرب. لذلك فرغم عدم وجود دور مباشر للمنظمة في إجراء مفاوضات السلام، ورغم كون المستقبل ضبابياً، إلا أن الأمم المتحدة لعبت دوراً فعالاً للغاية في المجالات السالف ذكرها [36].

المبحث الثالث: حدود مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين:

يحدد ميثاق الأمم المتحدة بصفته الوثيقة التأسيسية للمنظمة وظائف وسلطات مجلس الأمن والذي تم التوقيع عليه في 26يونيو 1945 في مدينة سان فرانسيسكو الأمريكية في ختام مؤتمر الأمم المتحدة للمنظمات الدولية ودخل حيز التنفيذ في 24 أكتوبر 1945.

ولم ينجح مجلس الأمن عديد من المرات في القيام بمهامه الأساسية في حفظ السلم والأمن الدوليين سواء أكان أحد أعضاؤه طرف في النزاع أو ليس طرفا وأهم معوق له في القيام بمهامه هي المصالح التي يحاول الأعضاء الدائمين في المجلس الحفاظ عليها، بالإضافة إلى التعسف في استخدام حق النقض «الفيتو» التي يلجأ إليها الأعضاء دائمة العضوية كلما حاولوا الحفاظ على مصالحهم سواء أكانت مشروعة أو غير ذلك. وعليه سنتناول هذا الفصل من خلال:

المطلب الأول: دور مجلس الأمن في الحرب الروسية الأوكرانية:

مجلس الأمن المكون من 15 عضواً خمسة مقاعد دائمة للصين وفرنسا والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بالإضافة إلى 10 مقاعد غير دائمة يتم التناوب عليها بالانتخاب بين الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة - هو الهيئة التي مُنِحت المسؤولية الأساسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين. ويأخذ المجلس زمام المبادرة في تحديد وجود تهديد أو خرق للسلام أو أي عمل عدواني وهناك حوالي 60 دولة عضو في الأمم المتحدة لم تجلس أبداً على مقعد غير دائم في مجلس الأمن، إلا أن جميع أعضاء الأمم المتحدة يوافقون بموجب المادة 25 من الميثاق على قبول وتنفيذ القرارات التي يتبناها المجلس والإجراءات التي يتخذها المجلس ملزمة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، وعند التعامل مع الأزمات، يمكن لمجلس الأمن مسترشداً بميثاق الأمم

المتحدة أن يتخذ عدة خطوات فبموجب الفصل السادس من الميثاق، يمكن للمجلس أن يدعو أطراف النزاع إلى تسوية النزاع بالوسائل السلمية ويوصي بأساليب أو شروط التسوية. ويمكنه أيضاً أن يوصي بإحالة المنازعات إلى محكمة العدل الدولية (ICJ)، وهي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة ومقرها في لاهاي بهولندا.

قد يتصرف مجلس الأمن في بعض الحالات بموجب الفصل السابع من الميثاق ويلجأ إلى فرض عقوبات أوقد يأذن كملاذ أخير عند استنفاذ الوسائل السلمية لتسوية النزاع، باستخدام القوة من جانب الدول الأعضاء أو ائتلافات الدول الأعضاء أو عمليات السلام المأذون بها من الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين أو استعادتهما. وكانت المرة الأولى التي أذن فيها المجلس باستخدام القوة عام 1950 بما يسمى بإجراء إنفاذ عسكري لتأمين انسحاب القوات الكورية الشمالية من جمهورية كوريا.

تسترشد إجراءات التصويت في مجلس الأمن بالمادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أن لكل عضو في المجلس صوت واحد. يمكن للتصويت السلبي من جانب أي من الدول الخمس دائمة العضوية (الصين أو فرنسا أو الاتحاد الروسي أو المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة) أن يمنع اعتماد المجلس لأي مشروع قرار يتعلق بالمسائل الموضوعية.

ومنذ عام 1946 مارس جميع الأعضاء الدائمين الخمسة حق النقض في وقت من الأوقات على قضايا متنوعة حتى الآن، ما يقرب من 49 % من المرات التي استخدمت فيه الدول دائمة العضوية حق النقض كان من قبل الاتحاد السوفيتي ومن ثم الاتحاد الروسي بعد ذلك (كونه واصل عضوية الاتحاد في الأمم المتحدة، بما في ذلك في مجلس الأمن)، 29% من قبل الولايات المتحدة، و10 % من قبل المملكة المتحدة، و6% لكل من الصين وفرنسا.

يُعد تحقيق التعايش السلمي في العلاقات الدولية الهدف الرئيس لإنشاء الأمم المتحدة، فقد نص ميثاق الأمم المتحدة في ديباجته على الغاية الرئيسة من إنشاء الأمم المتحدة وهي حفظ السلم والأمن الدوليين.

أوكل ميثاق الأمم المتحدة مهمة حفظ السلم والأمن الدوليين إلى مجلس الأمن، وأعطى له العديد من السلطات والصلاحيات التي لم تمنح لجهاز آخر، أهمها: حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية بموجب الفصل السادس، وحفظ السلم والأمن الدوليين بموجب الفصل السابع من الميثاق.

ورغم كل هذه السلطات فإن مجلس الأمن قد أخفق في تحقيق التعايش السلمي، كان آخر هذه الإخفاقات تعامله مع الحرب الروسية الأوكرانية؛ فلم يكن له أي دور فعال في اتخاذ إجراءات تمنع أو توقف هذه الحرب.

كان للهجوم الروسي في 24 فبراير 2022 حدثاً زلزالياً أدى إلى عواقب وخيمة على شعب أوكرانيا وآثار بعيدة المدى على الاقتصاد العالمي، ونظر إليه الغرب على أنه انتهاك صارخ لمبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، أي الالتزام بالامتناع عن استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لدولة عضو، في حين نظرت إليه موسكو والقليل من الدول على أنه إجراء وقائي نتج عن استفزازات الولايات المتحدة واقتراب حلف الناتو من وضع قدم له في أوكرانيا، مما يهدد الأمن القومي الروسي، وفي الحالتين، كشفت الأزمة عن عجز مجلس الأمن في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين مع قرار أحد أعضائها الدائمين من جانب واحد شن الحرب.

يُعد الصراع الحالي بأوكرانيا أحد الأزمات القليلة في العقود الأخيرة التي تثير اهتمام مجلس الأمن، فخلال عام 2022 عقد المجلس 50 جلسة في شأن أوكرانيا بما في ذلك 36 جلسة إحاطة مفتوحة، واستحوذت أوكرانيا على أكثر من 15% من الاجتماعات العامة للمجلس (42 من بين 276 جلسة عامة)، كما أن 17 من بين 22 اجتماعاً عُقدت تحت بند «التهديدات للسلم والأمن الدوليين» ركزت على الحرب في أوكرانيا.

إن وجود اتفاق بين أعضاء المجلس في شأن أوكرانيا كان أمراً صعباً، نظراً للمشاركة المباشرة لعضو دائم في النزاع، كما كان يعكس أيضاً مواقف الأعضاء المتباينة بشكل حاد، إذ أن أربعة من مشاريع القرارات السبعة التي لم يتم اعتمادها في عام 2022 كانت تتعلق بأوكرانيا، منهما مشروعي نصين قدمتهما

ألبانيا والولايات المتحدة، أحدهما يستنكر الهجوم الروسي على أوكرانيا، والآخر يدين الاستفتاءات التي أجرتها روسيا في الأراضي التي سيطرت عليها عسكرياً داخل أوكرانيا في أواخر سبتمبر2022 وكلاهما رفضته روسيا.

كما فشل اعتماد مشروعي قرارين طرحا للتصويت، لأنهما لم يحظيا بالدعم المطلوب من أعضاء المجلس، أحدهما في شأن الوضع الإنساني والآخر يتعلق بالأنشطة البيولوجية العسكرية في أوكرانيا، ومنذ اندلاع الحرب أصدر مجلس الأمن نتيجة واحدة فقط في شأن أوكرانيا وهي بيان رئاسي تم تبنيه في 6 مايو2023 أعرب فيه المجلس عن دعمه جهود الأمين العام في البحث عن حل سلمي للأزمة.

تجاوز المجلس

جلب الجمود في شأن أوكرانيا طاقة متجددة للنقاش حول إصلاح مجلس الأمن، حيث سعت الدول الأعضاء إلى إيجاد سبل لمزيد من التعاون والمساءلة من خلال الجمعية العامة، وفي 27 فبراير 2022، وبعد فشل المجلس في تبني مشروع قرار يدين الهجوم الروسي، تبنى المجلس قراراً بإحالة الوضع في أوكرانيا إلى الجمعية العامة من خلال إجراء «متحدون من أجل السلام»، وأسست هذه المبادرة الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشر.

سعت الأصوات في الجمعية العامة وبدعم غربي واسع لعزل روسيا، بينما فرضت بعض القرارات إجراءات عقابية ضدها، حيث تبنت الجمعية العامة قراراً في 7 أبريل 2022 يقضي بتعليق عضوية موسكو في مجلس حقوق الإنسان، وفي 14 نوفمبر2022 بتأسيس آلية في شأن تعويضات أوكرانيا.

وعلى رغم تمرير هذه القرارات بهوامش كبيرة، فإنها أظهرت أيضاً انقسامات داخل المجتمع الدولي حول كيفية تحميل روسيا المسؤولية، فقد امتنع عدد من أعضاء حركة عدم الانحياز عن التصويت. ودعا كثير من الأعضاء الذين تربطهم علاقات اقتصادية أو تاريخية أو عسكرية وثيقة بالكرملين مجلس الأمن إلى التخفيف من الآثار غير المباشرة للصراع، بما في ذلك أسعار الطاقة والسلع العالمية، وفي النهاية تردد هؤلاء في العقوبات المفروضة على روسيا وترددوا في إدانتها.

تقاعس متوقع

إذا كان تقاعس مجلس الأمن عن حل حرب أوكرانيا مأسوياً، فقد كان متوقعاً كون أحد الأعضاء الخمسة الذين يتمتعون بحق النقض (الفيتو) منخرطاً في الحرب، بينما تعني قواعد الأمم المتحدة أن المجلس لا يستطيع فعل الكثير حيال ذلك، وهناك عديد من الشواهد التاريخية على ذلك، فقد استخدمت موسكو حق النقض لمنع المجلس من انتقاد ضمها شبه جزيرة القرم عام 2014.

كما منع الاتحاد السوفياتي قرارات غربية تدين غزوه المجر وتشيكوسلوفاكيا خلال الحرب الباردة، تماماً مثلما فعلت إدارة بوش عام 2003 وضغطت على مجلس الأمن لاستصدار قرار يبرر عدوانها على العراق بدعوى وجود أسلحة دمار شامل، لكنها سحبت القرار المقترح عندما اتضح أن عدد من الأعضاء الدائمين في المجلس سيرفضونه وهو ما جعل الحرب غير قانونية كما قال كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك.

المطلب الثاني: أي دور أممي للحل

مهما كانت تطورات الحرب الروسية الأوكرانية فمن المرجح أن تستمر الأمم المتحدة في لعب دورها الهامشي الحالي، سيما الإنساني، غير أنها لم تنجح حتى الآن في رسم خارطة طريق لإنهاء هذه الحرب.

هناك مزيد من الدعوات لإصلاح المنظمة أو تفكيكها نظرا إلى عدم قدرتها على حل هذه الأزمة الكبرى، وإذا كانت الأزمات في بعض الحالات تنذر بإصلاحات كبيرة في النظام الدولي، لكن هذا الانطباع قد يكون خادعاً

وبعد هذه التجارب، يتفق كثير من المراقبين أن هناك كثيراً من العمل يتعين القيام به للتفكير في مستقبل الحوكمة العالمية بعد حرب أوكرانيا، لكن من غير المحتمل أن تتبلور صورة كاملة حول الطريق إلى الأمام، ومن غير المرجح أن يرى العالم إصلاحات جوهرية لميثاق الأمم المتحدة ومجلس الأمن في المستقبل القريب، لكن من الممكن أن تكون هناك إصلاحات للآليات التي يمكن أن تستخدمها الدول للتعاون استجابة للحروب المستقبلية والصدمات المرتبطة بها

بالوسائل الاقتصادية والإنسانية.

ومع ذلك، تظل الأجندة الأمنية الجديدة للأمم المتحدة مبهمة، حيث تعكس بيئة دولية شديدة التحدي، تشير إلى أن الأمم المتحدة في لحظة محفوفة بالخطر الذي يمكن أن يساعد على التفكير في حلول ممكنة للمستقبل.

فشلت عصبة الأمم (1920-1946) في ثلاثينيات القرن العشرين في وقف ضَم إثيوبيا إلى مملكة إيطاليا وهو ما كان سببا رئيسيا في اندثارها. والسؤال المطروح الآن هل سيكون اخفاق الأمم المتحدة في وقف القتال في أوكرانيا سببا في تفكُك مؤسسة عالمية للمرة الثانية؟

«لقد تم تحذير الأمم المتحدة من عواقب عَدَم وقْف القتال». كانت هذه هي كلمات الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي عندما خاطب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 5 أبريل 2022: «نحن نتعامل مع دولة [روسيا] تُحَوِّل حَقّ النَقْض في مجلس الأمن الدولي إلى حق مُكتسب وحَق للقتل، وهذا يقوض بُنية الأمن العالمي بِرُمتها ... وإذا ما استمر الأمر على هذا المنوال... يمكن حَلّ الأمم المتحدة ببساطة».

لم تتمكن الأمم المتحدة بعد مضي نحو عام ونصف العام على غزو القوات المسلحة الروسية لأوكرانيا من وضع حدٍّ للقتال، أو حتى التوسط لوقف إطلاق النار. ولم تفعل أكثر من شَجْب الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، والتحسُّر على الخروق الجسيمة للقانون الإنساني الدولي.

صحيح أن المحكمة الجنائية الدولية أصدرت مذكرة توقيف بِحَق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بتهمة ارتكاب جريمة حرب في أوكرانيا، لكن هذا لم يؤدِ إلى عواقب واضحة على سلوكه في الحرب. كما لم يكن للعقوبات الدولية المختلفة أي تأثير في وَقف هذا الغزو.

وهناك سوابق لفشل عصبة الأمم المتحدة في القيام بمهام حفظ السلم والأمن الدوليين، حيث حاولت عصبة الأمم فَرْض عقوبات اقتصادية على إيطاليا، لكنها لم توقف الغزو الإيطالي لإثيوبيا. بالإضافة إلى الاعتداء العسكري غير القانوني، استخدمت إيطاليا أيضاً الغازات السامة المحظورة لِكَسر شوكة

المقاومة الإثيوبية - مع الإفلات من العقاب، تماما كما يواصل الروس اليوم انتهاك حقوق الإنسان الأساسية والقوانين الإنسانية، من خلال قصف الأهداف المدنية والترحيل القسري للأطفال دون عقاب يُذكَر[37].

في ذلك الوقت، كانت هناك تحذيرات لعصبة الأمم بشأن مستقبلها. فبعد ضم إيطاليا [أحد الأعضاء الأربعة الدائمين في المجلس التنفيذي لعصبة الأمم] لإثيوبيا في أكتوبر 1935، جاء إمبراطورها هيلا سيلاسي إلى جنيف لإلقاء خطاب تاريخي في جمعية عصبة الأمم. أكد سيلاسي خلال خطابه على أهمية القرار الذي تواجهه الدول الأعضاء، وقال إن آثاره ستكون أكبر من مجرد دَعم بلاده أو عَدَم دَعمها قائلاً «أنا أؤكد أن المشكلة المعروضة على المجلس لا تتعلق بمجرد إيجاد حل للعدوان الإيطالي، لكنها تتعلق بالأمن الجماعي بأكمله. بل يتعلق بوجود عصبة الأمم ذاتها».

لم تمنع تحذيرات سيلاسي الدول الأعضاء من التصويت لصالح إنهاء العقوبات المفروضة على إيطاليا منتصف عام 1937. وقد شكَّل هذا القرار ضربة قاضية للعصبة. كما علَّق رئيس الوزراء البريطاني السابق ونستون تشرشل، بأن عصبة الأمم «لم تفشل بسبب مبادئها أو مفاهيمها، ولكنها فشلت لأن الدول التي أنشأت تلك المبادئ تَخَلَّت عنها، وأن حكومات تلك الدول لم تجرؤ على مواجهة الحقائق والتصرُّف بينما كان لا يزال هناك بعض الوقت».

يمكن مقارنة الحرب الإيطالية الإثيوبية بالصراع في أوكرانيا. وعلى الرغم من صعوبة المقارنات التاريخية، إلا أنه لا يزال بالإمكان عقد مقارنات بين إخفاقات عصبة الأمم ومنظمة الأمم المتحدة في وقف العدوان.

فقد كان أحد أسباب فشل عصبة الأمم في التحرك خلال أزمة الحبشة (أثيوبيا اليوم) هو الافتقار إلى القيادة السياسية. على عكس الأمم المتحدة اليوم التي تضم في عضويتها أكثر من 190 دولة، لم تكن عصبة الأمم منظمة دولية عالمية، كما لم تَنضم الولايات المتحدة إليها قط. [ضمت العصبة في ذروتها في الفترة بين عامي 1934 و1935 قرابة 58 عضوا فقط]. وقد تَبَنَّت واشنطن موقفا غامضا تجاه جنيف على مر السنين، تأرجح بين العداء الصريح والتعاون السري.

وعلى الرغم من تأثر المصداقية السياسية للعصبة بِعَدَم انضمام الولايات المتحدة إليها، إلا أنَّ الافتقار إلى القيادة الأمريكية لم يكن السبب الوحيد في زوالها. فقد كان عدم التعاون الجماعي بين فرنسا وبريطانيا هو العامل الرئيسي الذي أثَّر على عمل العصبة. وأصيب نشاط عصبة الأمم بالشلل في الفترة التي سبقت الغزو الإيطالي للحبشة بسبب قرار فرنسا وإيطاليا فتح محادثات منفصلة [38].

كما أدى الاحتكاك بين باريس ولندن إلى تقويض فاعلية الجهود المتعددة الأطراف التي بُذِلَت في جنيف. وحينها، أعطت كل من باريس ولندن الانطباع بأنهما مستعدتان لتلبية رغبات إيطاليا وإيجاد حل خارج عصبة الأمم، تماما كما تفعل بكين اليوم باقتراحها خطة سلام خارج نطاق الأمم المتحدة.

ومن أسباب إخفاق عصبة الأمم أيضاً بعض العيوب والثغرات في ميثاقها وديباجتها والمواد الـ 26 التي تحدد مهامها الرئيسية، وهو ما جعلها عاجزة عن العمل كأداة فعالة لحفظ السلم والأمن. فالميثاق لم يحرِّم الحرب نهائيا؛ وقرارات الأجهزة الرئيسية للعصبة لم تكن مُلزمة، كما كانت الأحكام غالباً مفتوحة للتأويل. وبعبارة أخرى جاء الميثاق مائعاً ولم يكن قاطعاً فيما يتعلق بتطبيق الجزاءات عند حدوث انتهاك.

وبالمقارنة، فإن حقيقة تمتع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بحق النقض (الفيتو) تقوض أيضا قدرة المجلس على التحرك عندما ينتهك أحد أعضائه الخمسة مبادئ الميثاق والامثلة على ذلك كثيرة.

على الرغم من أوجه الضعف في ميثاق عصبة الأمم، لكنه كان يوفر بعض الآليات للحفاظ على السلام؛ مثل اعتماد عقوبات سياسية واقتصادية ومالية. فقد تبنت أكثر من 50 دولة عضو عقوبات اقتصادية ضد روما. مع ذلك، كانت هذه العقوبات موضوع مفاوضات، ولم تكن كافية لوقف العمليات العسكرية الإيطالية، مثلما لم تكن العقوبات ضد موسكو فعّالة في تغيير العدوان الروسي. وقد نوقشت مسألة إصلاح ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك تَمديد عضوية مجلس الأمن، أو تقييد حق النقض للأعضاء الدائمين مرارا وتكرارا، ولكن دون جدوى.

اختارت القوى العظمى فَرض عقوبات خفيفة على ايطاليا لا يمكن أن تكون فعالة إلا على المدى الطويل وذلك بغية تجنب المواجهة المباشرة معها. من هذا المنظور، أظهر تاريخ عصبة الأمم بالفعل مدى صعوبة التصرف عندما تكون قوة عظمى متورطة بشكل مباشر في نزاع ما بالمقارنة أدى حق النقض الروسي الحالي في مجلس الأمن، بالإضافة إلى عدم وجود قوة عسكرية دائمة تابعة للأمم المتحدة، إلى تكرار المشاكل المؤسسية للمنظمة الدولية.

لا يمكن اختزال زوال عصبة الأمم إلى عامل واحد فقط، مثل الافتقار إلى القيادة أو عدم فعالية الميثاق. وقد وصف بعض المؤرخين قرار التخلي عن إثيوبيا بـ «المسمار الأخير في نعش عصبة الأمم». مع ذلك لا يمكن إغفال المسامير السابقة: فبحلول عام 1936، حيث فقدت عصبة الأمم مصداقيتها بالفعل إلى حدٍ كبير بسبب عدم قدرتها على التصرف مع الغرو الياباني لإقليم منشوريا التابع للصين في عام 1931. فضلا عن ذلك، لم تكن العصبة قادرة على إيجاد حل عالمي للكساد الكبير. ولعبت التوترات الاقتصادية وتفكك النظام الدولي الناجم عن الأزمة الاقتصادية في ثلاثينيات القرن العشرين دورًا مهمًا في زوال عصبة الأمم.

أحد العناصر الأخرى لانحلال العصبة كان غموض القوى الديمقراطية في التعامل مع النظام الإيطالي في السياق الأوروبي الأوسع. ففي مارس من عام 1936، نددت أدولف هتلر بميثاق لوكارنو، [الذي سعت من خلاله القوى الأوروبية المنتصرة في الحرب العالمية الأولى لتأمين وتسوية الوضع الإقليمي بعد الحرب وتثبيت وتأكيد معاهدة فرساي، كما نصّت على عدم دخول ألمانيا في حروب مرة أخرى]، وأعاد القوات الألمانية إلى منطقة راينلاند (بالألمانية: Rhineland) التابعة لألمانيا اليوم. وفي باريس ولندن، كان يُنظر إلى موسوليني بوصفه شريك مُحتمل لاحتواء ألمانيا النازية. ومن هذا المنظور، كان الحفاظ على الوضع الراهن في أوروبا يعني عدم استعداء إيطاليا وقبول ضمها لأثيوبيا.

بالمثل، لم يكن هناك في الآونة الأخيرة رد فعل يُذكر على حرب روسيا مع جورجيا في عام 2008، أو ضمّها لِشُبه جزيرة القرم في عام 2014، خشية أن يؤدي

عَـزل روسـيا إلى تقريبهـا مـن الصـين، وهـو مـا ثبـت صحتـه لاحقـاً [39].

اصلاح الأمم المتحدة: إذن: هل يمكن ان يتكرر سيناريو زوال العصبة اليوم؟

تبـدو الأمـم المتحـدة اليـوم عاجـزة عـن حفـظ السـلم والأمـن الدوليـين، ولكـن هـذا لا يعنـي نهايتهـا؛ حيـث تواصـل وكالاتهـا المتخصصـة التـي توجـد مقـار العديـد منهـا في جنيـف، مثـل المنظمـة العالميـة للملكيـة الفكريـة، أو المنظمـة العالميـة للأرصـاد الجويـة، أو الاتحـاد الـدولي للاتصـالات، العمـل بنجـاح في المسـائل التقنيـة. والأمـر الأكـثر إثـارة هـو نجـاح هـذه المنظمـة الدوليـة في تكريـس حقـوق الإنسـان. أضـف إلى ذلـك فـإن أحـدًا لا يمكنـه تخيُّـل منظمـة دوليـة ثالثـة كـما كان الحـال أثنـاء انهيـار عصبـة الأمـم.

وبالتـالي مـن غـير المُرَجَّـح أن تعـاني الأمـم المتحـدة مـن نفـس مصـير عصبـة الأمـم، سـيما مـع المسـتوى العـالي للتعـاون الـدولي الـذي تـم إرسـاؤه في العديـد مـن المجـالات. مـع ذلـك، يثـير فشـل مجلـس الأمـن في معالجـة مشـكلة السـلام والأمـن في أوكرانيـا وأماكـن أخـرى مـن العـالم، تحذيـرات خطـيرة بشـأن مُسـتقبل الأمـم المتحـدة، ولابـد مـن إيـلاء الاهتـمام إلى أوجـه التشـابه مـع زوال العصبـة.

عندمـا بـدأت الحـرب الروسـية الأوكرانيـة قبـل عامـين تسـاءل الدبلوماسـيون ومسـؤولو الأمـم المتحـدة والمتخصصـون عـما إذا كان العـالم يقـترب مـن لحظة «سـان فرانسيسـكو جديـدة» وهـو مـا بـدأ بالفعـل مـع كثـير مـن المطالبـات عـن الحاجة إلى اصـلاح أو اسـتبدال الأمـم المتحـدة خـلال الأشـهر والسـنوات المقبلـة مـع التركيـز عـلى إجـراء تغيـيرات بمجلـس الأمـن الـدولي لتجنـب هـذا النوع مـن الجمود الذي شـهدناه طـوال أشـهر الحـرب في أوكرانيا وفشـل مجلس الأمن في تبني قـرار لوقف هذه الحرب.

مـن هـذه المطالبـات مـا حددتـه المتخصصـة القانونيـة مونيـك شـيميلييه جينـدرو في مقـال نشرتـه صحيفـة «لوموند «الفرنسـية بـأن الأخطـار التـي تشـكلها الحـرب الأوكرانيـة عـلى السـلم والأمـن الدوليـين تتطلـب إعـادة ابتـكار كاملـة لمهمـة الأمـم المتحـدة التـي لم تعـد تقـوم بدورهـا كطـرف ثالـث محايـد.

أشـارت مونيـك إلى أن هـذا الفشـل تجسـد في الامتيـاز الباهـظ الممنـوح للـدول دائمـة العضويـة في مجلـس الأمـن يمكنهـم مـن شـل النظـام الـدولي مـن أجـل الدفـاع

عـن مصالحهـم مـا ينتـج عنـه عجـز مجلـس الأمـن عـن ممارسـة دوره في الحفـاظ عـلى السـلم والأمـن الدوليـين أو تنفيـذ مسـؤوليته في نـزع السـلاح بموجـب المـادة 26 مـن الميثـاق، بـل وعـدم القـدرة عـلى تشـكيل قـوات دوليـة جماعيـة في الحـالات التـي يكـون فيهـا التدخـل باسـم المجتمـع الـدولي ضرورياً (الأمـم المتحـدة) الأمـر الـذي يـؤدي إلى التشـويه المتزايـد لمصداقيـة الأمـم المتحـدة في نظـر العـالم.

غـير أنـه لإحـداث أيـة تغيـيرات في ميثـاق الأمـم المتحـدة يسـتلزم الأمـر موافقـة الـدول دائمـة العضويـة في مجلـس الأمـن ، مـا يعنـي صعوبـة إن لم يكـن اسـتحالة احـداث أيـة تغيـيرات عـلى ميثـاق الأمـم المتحـدة سـواء تعلـق الأمـر بتركيبـة مجلـس الأمـن أو وضـع ضوابـط لاسـتخدام حـق النقـض «الفيتـو»، أو إحالـة أي تهديـد للسـلم والأمـن الدوليـين إلى الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة لإصـدار قـرارات نافـذة لهـا آثـار قانونيـة حـال فشـل مجلـس الأمـن في القيـام بمهامـه في حفـظ السـلم والأمـن الدوليـين.

تنـص المـادة 6 مـن الميثـاق عـلى مـا يـلي: إذا أمعـن عضـو مـن أعضـاء «الأمـم المتحـدة» في انتهـاك مبـادئ الميثـاق جـاز للجمعيـة العامـة أن تفصلـه مـن الهيئـة بنـاءً عـلى توصيـة مجلـس الأمـن» ولم يحـدث هـذا قـط في تاريـخ الأمـم المتحـدة.

وتنـص المـادة 5 عـلى تعليـق عضويـة أي دولـة: إن تنفيـذ تعليـق أو طـرد دولـة عضـو مـن المنظمـة يتـم مـن قبـل الجمعيـة العامـة بنـاءً عـلى توصيـة المجلـس. وتتطلـب مثـل هـذه التوصيـة التصويـت بموافقـة الأعضـاء الدائمـين في مجلـس الأمـن.

خاتمة:

بعد مرور عامين تقريبًا على الغزو الروسي لأوكرانيا، ما زال المشهد يفتقد لمبادرة دولية من شأنها أن تدفع النزاع المسلح بين البلدين إلى تسوية دبلوماسية بمساعدة أطراف خارجية. ويطرح هذا الوضع أسئلة عدّة متعلقة بدور مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة، وعجزه عن منع الاجتياح الروسي ووقف الحرب على أوكرانيا بطرق سلمية. وفي حين يمتعض كثيرون من فشل الأمم المتحدة، ويتساءلون عن جدوى وجودها، ووجود مجلس الأمن أيضًا، يرى آخرون أن المنظمة أنجزت الكثير بشأن الحرب في أوكرانيا من خلال استجابتها الإنسانية والحقوقية، على نحو يبرّر وجودها. وفيما يلي نستعرض دور الأمم المتحدة في الحرب الروسية الأوكرانية:

- الدعوة لوقف الحرب وسحب القوات: قدمت الأمم المتحدة عدة دعوات لروسيا لوقف الحرب في أوكرانيا وسحب قواتها فورًا. تهدف هذه الدعوات إلى إنهاء العنف واستعادة السلام في العالم.
- الدعوة للالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة: دعت الأمم المتحدة جميع الأطراف المتورطة في النزاع إلى الالتزام بمبادئ وقيم ميثاق الأمم المتحدة. تشمل هذه المبادئ احترام سيادة الدول وعدم استخدام القوة في حل النزاعات الدولية.
- التحذير من تداعيات حرب نووية: حذرت الأمم المتحدة من خطر اندلاع حرب نووية في الأوكرانية وتحذير من مخاطر وقوع حوادث نووية. تسعى المنظمة إلى تجنب هذا السيناريو المدمر والحفاظ على السلام والأمن العالمي.
- الدعم الإنساني: قدمت الأمم المتحدة دعمًا إنسانيًا للمتضررين من الحرب في أوكرانيا. تشمل هذه المساعدات توفير المساعدة الطبية والغذائية والإيواء للنازحين والمتضررين.
- الوساطة والدبلوماسية: تسعى الأمم المتحدة للوساطة بين الأطراف المتنازعة وتشجيع الحوار والتفاوض لحل النزاع بطرق سلمية. تعمل المنظمة على تعزيز الحوار وتقديم الدعم للجهود الدبلوماسية لإنهاء الحرب.

ومع ذلك، نلاحظ أن الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها والمسؤول عن صون الأمن والسلم الدوليين رغم تمتعه بكل هذه السلطات فإنه لم يحقق التعايش السلمي، ويرجع السبب في ذلك لمجموعة من المعوقات القانونية والسياسية والواقعية والمادية. ثم جاءت الحرب الروسية الأوكرانية لتؤكد وتدلل على عدم فاعلية مجلس الأمن في التعامل مع النزاعات الدولية عندما يكون أحد أطرافها إحدى الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن؛ بسبب ما تملكه هذه الدول من حق النقض «الفيتو»، وعضوية دائمة داخل مجلس الأمن، مما يجعل الأخذ باقتراحات إصلاح المجلس ضرورة حتمية الآن، وإلا قامت حرب عالمية ثالثة.

ومن ثم لابد من زيادة التمثيل الجغرافي، حيث يجب أن يتم توسيع عضوية مجلس الأمن لتعكس التغيرات الجيوسياسية الحديثة وتعزيز التمثيل العادل للدول الأعضاء. يجب أن يتم تعيين مقاعد دائمة للدول النامية والدول الأكثر تضررًا من النزاعات المسلحة، وضرورة إصلاح إجراءات التصويت، حيث يجب أن يتم تعديل قواعد التصويت في مجلس الأمن لتجنب استخدام الفيتو الدائم من قبل الأعضاء الدائمين. يجب أن يتم تعزيز الشفافية والمساءلة في عمليات التصويت وتشجيع الحوار والتوافق بين الدول الأعضاء.

وتعزيز القدرات العسكرية للأمم المتحدة: يجب أن تتم تعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال الدفاع والأمن لتكون قادرة على التصدي للتهديدات العسكرية والحروب الدولية. يجب تعزيز القدرات العسكرية لقوات حفظ السلام وتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ مهامها بفعالية، والعمل على تعزيز الوساطة والحوار الدبلوماسي من خلال تعزيز جهود المجلس في تعزيز الوساطة والحوار الدبلوماسي لحل النزاعات الدولية. يجب أن يكون للأمم المتحدة دور أكبر في تسهيل المفاوضات وتعزيز الحوار بين الأطراف المتنازعة، وتعزيز الالتزام بالقانون الدولي في مجلس الأمن، من خلال أن يتم محاسبة الدول المخالفة للقانون الدولي واتخاذ إجراءات فعالة لمنع ومعاقبة الانتهاكات.

قائمة المراجع

1. Jeffrey Mankoff, Empires of Eurasia: How Imperial Legacies Shape International Security, Yale University Press, 2022, P3435-.
2. Alexander Brotman, Ukraine and the Shifting Geopolitics of the Heartland, Geopolitical monitor, Link: https://www.geopoliticalmonitor.com/ukraine-and-the-shifting-geopolitics-of-the-heartland/
3. Ibid
4. Ibid
5. Dina Newman, Russian nationalist thinker Dugin sees war with Ukraine, BBC, (10 July 2014), Link: https://www.bbc.com/news/world-europe-28229785
6. Signing of treaties on accession of Donetsk and Lugansk people›s republics and Zaporozhye and Kherson regions to Russia, President of Russia, (September 30, 2022), Link: http://en.kremlin.ru/events/president/news/69465 and also: Russia's Putin signs laws annexing occupied Ukrainian regions, Al Jazeera, (5 Oct 2022), Link: https://www.aljazeera.com/news/20225/10//putin-signs-laws-annexing-4-ukrainian-regions
7. Jonathan Masters, Ukraine: Conflict at the Crossroads of Europe and Russia, Backgrounder, Council on Foreign Relations, (October 11, 2022), Link: https://www.cfr.org/backgrounder/ukraine-conflict-crossroads-europe-and-russia
8. Ibid.
9. Seth G. Jones, and Philip G. Wasielewski, Russia's Possible Invasion of Ukraine, CSIS Briefs, (January 13, 2022), Link: https://www.csis.org/analysis/russias-possible-invasion-ukraine
10. Enis H. Rexhepi, Ukraine's Geopolitical Position: Between East and West, South East European University, Volume 12 (2017) - Issue 1 (June 2017), P99 – 100.
11. Seth G. Jones, and Philip G. Wasielewski, Russia's Possible Invasion of Ukraine, CSIS Briefs, Op, Cit,.

12. Ibid.
13. ألفريد كامر، وآخرون، الحرب في أوكرانيا وأصداؤها عبر مختلف مناطق العالم، مدونة صندوق النقد الدولي (IMFBlog)، تاريخ النشر (17 مارس 2022)، على الرابط التالي: blog-how-war-in-ukraine-/15/03/https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2022 is-reverberating-across-worlds-regions-031522
14. ألفريد كامر، وآخرون، الحرب في أوكرانيا وأصداؤها عبر مختلف مناطق العالم، مصدر سابق.
15. نعمت بيان، الحرب الروسية – الأوكرانية وتداعياتها الإقتصادية أوروبا في قلب العاصفة وأمام نقطة تحوّل تاريخية والأمن الغذائي والإجتماعي لبعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في خطر، اتحاد المصارف العربية، تاريخ النشر (مايو 2022)، على الرابط التالي: https://uabonline.org/
16. FAO. Rome Declaration on World Food Security and World Food Summit Plan of Action Rome Declaration on World Food Security; FAO: Rome, Italy, 1996; Ericksen, P.J. Conceptualizing food systems for global environmental change research. Glob. Environ. Change 2008, P234–236; and United Nations System High Level Task Force on Global Food Security. Food and Nutrition Security: Comprehensive Framework for Action. Summary of the Updated Comprehensive Framework for Action (UCFA); United Nations System High Level Task Force on Global Food Security: Rome, Italy, 2011, P21.
17. Rice, B.; Hernández, M.A.; Glauber, J.; Vos, R. The Russia-Ukraine War is Exacerbating International Food Price Volatility. Available online: https://www.ifpri.org/blog/russia-ukraine-war-exacerbating-international-food-price-volatility
18. WFP. Projected Increase in Acute Food Insecurity Due to War in Ukraine. Available online: https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000138289/download
19. World Bank. Remarks by World Bank Group President David Malpass to the U.S. Treasury's Event on "Tackling Food Insecurity: The Challenge and Call to Action". Available online: https://www.worldbank.org/en/news/

speech/202219/04//remarks-by-world-bank-group-president-david-malpass-to-the-u-s-treasury-s-event-on-tackling-food-insecurity-the-challeng

20. FAO. Impact of the Ukraine-Russia Conflict on Global Food Security and Related Matters under the Mandate of the Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). Available online: https://www.fao.org/3/ni734en/ni734en.pdf
21. Dongyu, Q. New Scenarios on Global Food Security based on Russia-Ukraine Conflict. Available online: https://www.fao.org/director-general/news/news-article/en/c/1476480
22. Politico Russia Threatens to Limit Agri-Food Supplies Only to 'Friendly' Countries. Available online: https://www.politico.eu/article/russias-former-president-medvedev-warns-agricultural-supplies-restricted-to-friendly-countries
23. Glauber, J.; Laborde, D.; Mamun, A. From Bad to Worse: How Russia-Ukraine War-Related Export Restrictions Exacerbate Global Food Insecurity. Available online: https://www.ifpri.org/blog/bad-worse-how-export-restrictions-exacerbate-global-food-security
24. Internally Displaced Persons (IDP), UNHCR, (15 Feb 2023), Link: https://www.unhcr.org/ua/en/internally-displaced-persons
25. Briefing on the environmental damage caused by the Russia's war of aggression against Ukraine (2329- June 2022), Ministry of energy and environment protection of Ukraine, (1 July 2022), Link: https://mepr.gov.ua/en/news/39368.html
26. Environmental impacts of the war in Ukraine and prospects for a green reconstruction, Organization for Economic Co-operation and Development, (July 2022), Link: https://www.oecd.org/ukraine-hub/policy-responses/environmental-impacts-of-the-war-in-ukraine-and-prospects-for-a-green-reconstruction-9e86d691/
27. Ibid.

28. Ibid.
29. Heena Samant, The Russia-Ukraine Conflict and its Implications for the Environment, Vivekananda International Foundation, (August 10 , 2022), Link: https://www.vifindia.org/article/2022/august/10/the-russia-ukraine-conflict-and-its-implications-for-the-environment

30. الدول المعترضة: روسيا، بيلاروسيا، كوريا الشمالية، ارتيريا، مالي، سوريا، نيكاراجوا.
31. صوت مجلس النواب في موسكو سبتمبر2022 على ضم مناطق في أوكرانيا بشكل غير قانوني.
32. تأسست منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عام 1975 لتحسين العلاقات بين الكتلتين الشرقية والغربية ويضم أعضاؤها أعضاء في حلف الناتو وحلفاء لروسيا.
33. تأتي جلسة الجمعية العامة تزامنا مع مرور عام على نشوب الحرب في أوكرانيا في 24فبراير2022.
34. هذا ما قاله رئيس المحكمة الجنائية الدولية بيوتر هوفمانسكي وبناء عليه أصدرت المحكمة مذكرة توقيف في حق الرئيس الروسي الجمعة 17مارس2023.
35. اليابان بالعربي 2023/6/nippon.com 16
36. اليابان بالعربي 2023/6/nippon.com 16
37. مقال رأي للمحلل السياسي دانيال فارنر خبير أمريكي ـ سويسري في العلوم السياسية صحيفة SWI swissinfo.ch ترجمة ياسمين كنونة تم نشره يوم 22 مايو 2023.
38. مقال رأي للمحلل السياسي دانيال فارنر خبير أمريكي ـ سويسري في العلوم السياسية صحيفة SWI swissinfo.ch ترجمة ياسمين كنونة تم نشره يوم 22 مايو 2023.
39. مقال رأي للمحلل السياسي دانيال فارنر خبير أمريكي ـ سويسري في العلوم السياسية صحيفة SWI swissinfo.ch ترجمة ياسمين كنونة تم نشره يوم 22 مايو 2023.